



كتاب شهري يصدر عن
رابطة العالم الإسلامي

السنة الخامسة عشرة
شوال ١٤١٧هـ

العدد

١٧٨



التكامل وتقسيم العمل الإقليمي بين الأقطار الإسلامية

د. محمد إبراهيم منصور



كتاب شهري يصدر عن
رابطة العالم الإسلامي

التكامل وتقسيم العمل الإقليمي بين الأقطار الإسلامية

د. محمد إبراهيم منصور

شوال ١٤١٧ هـ - العدد ١٧٨ السنة الخامسة عشرة







مقدمة

ثمة خطأ وقع فيه المؤرخون وصار من فرط ترديده حقيقة يتناولها الناس ويتداولها المؤلفون وهو: أن المجتمع الإسلامي كان قبل كل شيء مجتمعا تجاريا، وأن الحضارة الإسلامية قامت وازدهرت في الحواضر الواقعة على طرق المبادلات التجارية الممتدة ما بين القارات؛ وبالعالم المؤرخون حتى تكلموا عن طرق الذهب والعبيد وعن طرق التوابل والعطور^(١). ومن ثم لم يكن تراجع الحضارة الإسلامية - في تفسيرهم - إلا نتيجة لتقهقر التجارة وتحول طرقها وكانت الضربة القاضية على الحضارة الإسلامية - كما يقولون: - هي توسع الملاحة البحرية وتوقف أوروبا عن الاستعانة بوساطة المسلمين لاقتناء بضائع الشرق الأقصى.

حقيقة لا يمكن لأحد أن ينفي أهمية الدور الذي قامت به تجارة المبادلات والوساطة العالمية في ازدهار الحضارة الإسلامية، ولكن الحواضر المزدهرة على طول طرق المبادلات لم تكن مجرد أسواق للبضائع المستوردة فحسب؛ بل كان إنتاجها الصناعي - من النسيج الفاخر، والأسلحة المزخرفة، والحلى، والسكر، والعطور والمصنوعات الجلدية - يفيض على عواصم الغرب ومدن الشرق الأقصى، حتى ظل تخصص كل مدينة إسلامية بصناعة معينة.

(١) أنظر تفصيلا لذلك في دكتور شوقي عبد القوي عثمان، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠، ص ٢٠٥ - ٢٤٣.

عالقا باذهاننا وأذهان الأوربيين الى اليوم؛ كنسيح القاهرة، وحرير الموصل، وأسلحة دمشق، وسكر سوس، وجلود قرطبة، وخزف مالقه، ولم تكن السلع الصناعية إلا جزءاً مما تصدره البلاد الإسلامية الى البقاع المجاورة لها في أوروبا وآسيا، فقد كانت الزراعة الإسلامية تحتل هي الأخرى مكانة ممتازة في المبادلات التجارية، وكان القمح والزيت والتوابل من الإنتاج الزراعي الخاص بالبلاد الإسلامية، ولربما بلغت بعض القطاعات درجة من التخصص بحيث إنها كانت تنتج للتحويل الصناعي ولأغراض التصدير أكثر مما كانت تنتج للأسواق المحلية، وكانت الزراعات المعدة للتحويل الصناعي كالكتان، والقطن، والتوت، والزعفران، تحتل مساحات شاسعة وتستخدم يدا عاملة متخصصة في مرحلتي الزراعة والصناعة، حتى انها احدثت تخصصاً راقياً في مصر والشام والعراق وأفريقية والأندلس^(١).

لقد كان التكامل الاقتصادي وليس تجارة الوساطة هو الأساس الذي قامت عليه الحضارة الإسلامية، كما أن ازدهار التجارة الإسلامية - كما قال فيليب حتى - (ما كان له أن يصل الى تلك الحدود التي وصل إليها لو لم يكن معتمداً على إنتاج زراعي وصناعي في الداخل)^(٢).

وقد كان ذلك صحيحاً في ظل وحدة الدولة الإسلامية وقوتها، وظل صحيحاً حتى بعد أن تسربت إليها عوامل الضعف والتجزئة،

(١) أنظر الفصل الثاني من مؤلف عبد المجيد زيان: النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من

الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، منشورات مؤسسة الوحدة، الكويت، ١٩٨١، ص ٨٣ - ١٣٨.

(٢) راجع فيليب حتى: العرب، تاريخ موجز، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، بيروت، ص ١٨٢.

وحققت أجزاء كثيرة؛ منها استقلالها فعلاً من الناحية السياسية عن الخلافة المركزية، ومع ذلك فإن هذه الأجزاء راحت تمارس أنواعاً من التعاون أو ربما التكامل الاقتصادي بدرجة أو بأخرى، ومن ثم لم يؤد الانفصال أياً كانت الصورة التي اتخذها الى توهين العلاقات الاقتصادية بين بعضها البعض، فقد ظل - مثلاً - للفاطميين الحاكمين في مصر تجارتهم مع العراق^(١). وظل العمل والثروة ينتقلان من أطراف المغرب الى أطراف المشرق لا يعوقهما قيد، حتى قال البعض إن السوق الإسلامية المشتركة أقدم سوق عرفها التاريخ^(٢).

وإذا ما نظرنا الى العالم الإسلامي اليوم وجدناه يضم عدداً كبيراً من الوحدات السياسية المجزأة تقع في نطاق جيوبوليتيكي يمتد من اندونيسيا شرقاً الى شواطئ الأطلسي غرباً، ومنذ نهاية الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤ لا يكاد يجمع هذه الوحدات كيان سياسي واحد باستثناء منظمة المؤتمر الإسلامي التي قامت في عام ١٩٦٩م لتكون تعبيراً تنظيمياً عن وحدة العالم الإسلامي. وهي تضم في عضويتها ٤٦ قطراً إسلامياً، يتفاوتون في نصيبهم من التطور والنمو، ويختلفون في الثروة والحجم، ولكن رغم ذلك - تظل لهم مظاهر واحدة من الفقر والتخلف والتبعية، وباستثناء قلة من الدول الإسلامية الغنية، ينخفض الدخل الفردي في كثير منها الى أقل من ٢٠٠ دولار في السنة، وفي البعض الآخر الى ما دون الكفاف، وحتى في أكثر هذه

(١) أنظر راشد البراوي: في الاقتصاد الإسلامي، كتاب الحرية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤٥.

(٢) أنظر دكتور محمد شوقي الفنجرى: السوق الإسلامية المشتركة، مصر المعاصرة، العدد ٣٩٥ السنة

٧٥، يناير ١٩٨٤، ص ٨٥.

الدول يسراً يعول النشاط الاقتصادي: عملاً ودخلاً وتصديراً على مورد طبيعي واحد آيل - في الغالب - الى نضوب، وتفتقر اقتصاداتها الوطنية الى التنوع والتشابه، ناهيك عن وقوع معظمها في شرك الديون الخارجية ومدفوعات الربوية.

وتملى هذه المظاهر نوعاً من التحدى الذى لا يمكن للأقطار الإسلامية أن تغالبه فرادى، وانما عبر صيغ جماعية تنصهر فيها إرادة العمل المشترك وتتدرج في صعودها من التعاون الى الوحدة أو من التكامل الاقتصادي الجزئى الى التكامل الاقتصادي الشامل.

ومن يمن الطالع ان دوافع التكامل الإسلامى لا تنبعث فقط من تحديات الواقع الموضوعي، ولكنها تنطلق أيضاً من مفاهيم الإسلام ومثله العليا في الوحدة والتكافل؛ فالعالم الإسلامى - من ناحية - وإن مرق أقطاراً وأقاليم، الا أنه يظل - في حقيقته الإسلامية - وطناً واحداً لا يجوز أن تقوم بين أقطاره وأقاليمه أى قيود على الحركة والانتقال؛ يقول تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢] وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢].

وقد ظل الفقه الإسلامى حقبة طويلة من الزمن لا يعترف بالبيعة الا لامام واحد يرعى مصالح جميع المسلمين.

ومن ناحية ثانية، فان المثل العليا للإسلام تقضي بأن التخلف والفقر في أى قطر إسلامى ماهما إلا وجهان لمشكلة جماعية واحدة للعالم الإسلامى كله ينبغي التوصل الى حلها بالتعاون المتبادل في إطار مبدأ «التكافل العام»، وهو المبدأ الذى يفرض فيه الإسلام على

المسلمين كفالة بعضهم لبعض ويجعل من هذه الكفالة فريضة إسلامية لا بد أن تؤدي في كل حال؛ وهكذا فإن تحديات الواقع الموضوعي من ناحية والمثل العليا للإسلام من ناحية أخرى تقضيان بقيام نوع من التكامل الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية، أو على الأقل بين مجموعات من هذه الأقطار ولا سيما تلك التي تجمعها روابط خاصة كالجوار الجغرافي أو تماثل أنماط الحياة والمعيشة والثقافة المشتركة كالمجموعة العربية أو مجموعة الأقطار الإسلامية في وسط آسيا (باكستان وبنجلاديش، وأفغانستان وإيران) أو مجموعة دول غربي أفريقية الإسلامية (مالي والسنغال والنيجر وبوركينا فاسو) ... أو مجموعة دول (مجلس التعاون الخليجي) وكثير من حدود تلك لم يكن معروفاً منذ قرن من الزمان قبل وفود الاستعمار الغربي وتقسيم «الغنيمة الإسلامية» بين الدول الاستعمارية الكبرى في القرن التاسع عشر، ولا بد أن يكون قيام مثل هذه التجمعات الإقليمية مقدمة تفضي الى السوق الإسلامية المشتركة وظهور الجماعة الاقتصادية الإسلامية، وليس الهدف من هذا البحث هو الحديث عن ضرورات التكامل وأهميته في عصر أسماه «هابرلر»

Haberler بحق «عصر التكامل»^(١) age of integration وإنما ينصرف الهدف الى الكشف عن أنسب صيغ التكامل التي يمكن لمشاركين فيه القيام بتوزيع متساو لمنافع التكامل وتكاليفه، وتحقيق تعديلا في هيكل التخصيص الإنتاجي وتقسيم العمل الراهن بانشاء مراكز جديدة

(١) صيغ هذه الاصطلاح في عام ١٩٦٤ أنظر:

Habreler, Gottfried: Integration and Growth in the World Economy in Historical Perspective, American Economic Review. Vol. 54 (1964), P. 1.

للتخصص الإقليمي على امتداد العالم الإسلامي لتحقيق زيادة في المنافع المترتبة على اختلاف المزايا النسبية بين الأقاليم الإسلامية .

وبالطبع هناك شيء من صور التكامل الاقتصادي التقليدي كالمناطق الحرة والاتحادات الجمركية، ما لا يمكن أن يحقق مصالح الأقطار الإسلامية لأسباب سوف يتطرق لها البحث، بينما تعتبر صيغة التكامل الإنتاجي أو التنموي هي الصيغة الأمثل في ظروف الأقطار الإسلامية الراهنة التي تتميز بقدر غير قليل من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتستند هذه الصيغة على « مبدأ التخصص التكاملي » والاستفادة من المزايا النسبية المتاحة للأقطار الإسلامية .

وسوف نعالج هاتين المسألتين في مبحثين خصص أولهما لتنفيذ مظاهر القصور في نظرية التكامل التقليدي ومدى استيفاء الأقطار الإسلامية للشروط اللازمة لقيام اتحاد جمركي ناجح، بينما كرس المبحث الثاني للتكامل التنموي وإعادة تقسيم العمل بين الأقطار الإسلامية عن طريق تقديم نموذج مقترح لما أسميناه بالتقسيم الإسلامي للعمل تحدثنا فيه أيضا عن الدور المنوط ببنك التنمية الإسلامي في تحقيق التكامل والتنمية؛ ونسأل الله التوفيق .

د . محمد إبراهيم منصور

المبحث الأول
نظرية التكامل التقليدي
ومدى استيفاء الأقطار الإسلامية لشروط تطبيقها

تمهيد:

تعزى المحاولات الأولى لتطوير مفهوم التكامل التقليدي أو الاتحاد الجمركي لمجهودات كتاب مثل فاينر Viner (١٩٥٠) وميد Meade (١٩٥٥) وليبسي Lipsey (١٩٦٠) . أما فيما يتعلق بتطبيقاتها في الدول النامية فثمة فضل لا ينكر لكتاب مثل بلاسا Ba-lassa (١٩٦١) وستريت Streeten (١٩٦٤) وألين Allen (١٩٦١) وروبسون Robson (١٩٦٨) .

وقد كانت محاولات التكامل الأوربي وإقامة الجماعة الاقتصادية الأوربية EEC في ١٩٥٧ ومنطقة التجارة الحرة الأوربية في عام ١٩٦٠ من الدوافع وراء تطوير نظرية التكامل، ثم بدأت فكرة التكامل تجد تجاوبا شديداً على النطاق العالمي ولا سيما في العالم الثالث، حيث بزغ عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

فقد عرفت أمريكا اللاتينية في البداية شكلين رئيسيين من التعاون فيما بين دولها الأول أتخذ منطقة للتجارة الحرة والثاني سوق مشتركة .

أما أفريقية فقد عرفت أشكالا من الاتحادات الجمركية بعضها في أفريقية الناطقة بالفرنسية والبعض الآخر في أفريقية الناطقة بالإنجليزية، علاوة على محاولات التكامل الاقتصادي العربي ومن أبرزها قيام السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤ .

نظرية التكامل الإقليمي

يشك نفر من الاقتصاديين فى إمكانية تطبيق نظرية التكامل الإقليمي على الدول النامية ولاسيما فى صورتها التقليدية التى تقضى بتحرير التجارة وإنشاء المناطق الحرة والاتحادات الجمركية. أما إذا لم يكن ثمة مفر من هذه الصيغة فإن الاهتمام يجب أن ينصب على الآثار الديناميكية وليس الآثار الساكنة للاتحاد الجمركى المتمثلة فى تحسين الرفاه عن طريق أثر إيجاد التجارة trade creation effect أو أثر تحول التجارة trade diversion. فالمنافع التى تستمدّها الدول النامية من التكامل لا تكمن فقط فى إعادة تخصيص الإمكانيات الإنتاجية، ولكن فى إيجاد إمكانيات جديدة، أو بمعنى أدق فى إيجاد مزايا نسبية جديدة؛ فقد يؤدى إنشاء الاتحاد الجمركى مع الوقت الى تغيرات أساسية فى الهيكل الاقتصادى للدولة العضو، ويشار لهذه التغيرات بالآثار الديناميكية لإقامة الاتحاد الجمركى. فالتكامل الاقتصادى - فى نظرية الاتحاد الجمركى - لا يعدو أن يكون وجهها آخر من وجوه سياسة إحلال الواردات القومية ولكن على مستوى إقليمي أوسع؛ وعندئذ يكون الإثر التنموي الرئيسى هو توسيع الأسواق القومية ودمجها وتوفير حماية مشتركة للصناعات الناشئة فى وجه تهديد المنافسة للدول غير الأعضاء، ومن ثم يتحول الاتحاد الجمركى - فى هذه الحالة - من «اتحاد للتجارة الحرة» فى النظرية التقليدية الى «اتحاد للحماية» فى النظرية غير التقليدية، أما المنطق الذى تستند إليه هذه «الاتحادات الحمائية» فهو يتبلور فى عدد من الحجج نسوقها فيما يلي :

١ - إن الأسواق القومية للدول النامية أصغر - في الغالب - من أن يقوم فيها إنتاج صناعي متطور، ومن ثم فإن توسيع هذه الأسواق بتحرير التجارة الإقليمية يوفر أساساً اقتصادياً لإقامة تلك الصناعات عند الحجم المثلى للإنتاج.

٢ - إن قيام صناعات جديدة ذات روابطة أمامية وخلفية قوية يمكن أن تحفز الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الأخرى، فيزيد الناتج وتوجد دخول إضافية، ويتحسن الانفاق الاستثماري.

٣ - وقد تتحسن النفقات الاستثمارية من خارج الاتحاد أيضاً عندما تلجأ الصناعات في الدول غير الأعضاء إلى إقامة فروع لها في الاتحاد؛ وذلك محاولة لتجنب العوائق المفروضة عليها من أعضاء الاتحاد والتغلب على المعاملة التمييزية التي تقابل بها.

٤ - إذا صارت الصناعات الجديدة أكثر ربحاً بعد توسيع الأسواق، فإنه يمكن إحلال منتجاتها إقليمياً محل السلع المستوردة قبل ذلك من الدول الصناعية، وهو ما ينطوي على تحسين في موازين مدفوعات الدول الأعضاء الذي يعاني - في الغالب - من عجز مزمن.

٥ - إن النطاق الأوسع من الصناعات القائمة في منطقة التكامل يحرر الدول الأعضاء من التبعية للدول الصناعية ويحقق لها نوعاً من الاعتماد الجماعي على الذات، وهو ما يدعم مركزها في النظام الاقتصادي العالمي.

٦ - إن زيادة الناتج في ظل سوق إقليمية أكبر يسمح بمزيد من التخصص وتحقيق وفورات الحجم، وهذه الوفورات تعتبر في الغالب أكثر الآثار أهمية للتكامل بين الدول النامية.

وتعمل هذه الآثار الديناميكية - في الأجل الطويل - الى زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول الأعضاء، إما عن طريق تحسين تخصيص الموارد أو تبني سبل إنتاج أفضل أو زيادة الإنفاق الاستثماري على السلع الرأسمالية والتكنولوجية؛ ولهذا يميل الكثيرون الى القول بأن منافع الاتحادات الجمركية لا تأتي نتيجة لإيجاد التجارة، ولكنها تتحصل من الآثار الديناميكية في الأجل الطويل^(١).

ومع ذلك فقد تراكم من الدلائل والخبرات التجريبية ما يكفي لكشف النقص والقصور الكبيرين في نظرية «الاتحادات الحمائية» التي قد تصلح لعدد قليل من الدول ذات حجوم اقتصادية ومستويات نمو متماثلة، ولكنها لا تصلح للتطبيق على عدد كبير من الدول غير المتجانسة كما هو الحال بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي، ففي حالة قيام التكامل بين عدد قليل من الدول المتجانسة في مستويات التنمية والتصنيع، تنوزع تكلفة ومنافع توسيع الأسواق - المتمثلة في تحرير التجارة وعوامل الإنتاج - بالتساوي بين الدول المشاركة، أما إذا تشكل التكامل من عدد كبير من الأقطار غير المتجانسة فإنه من غير المحتمل أن يكون ثمة توزيع

(١) انظر تفصيلا في منافع الدول النامية من الاتحادات الجمركية في :

Mead, D.: The Distribution of Gains in Customs Unions Between Developing Countries, Kyklos, Vol. 21, 1968, PP. 713-734.

متساو للتكاليف والمنافع، وقد عاد بنا ميردال الى التاريخ ليدكرنا بمثل هذا القصور عندما أوماً إلي الآثار التي أحدثها الغاء الضرائب الجمركية في ايطاليا بعد تحقيق وحدتها القومية في القرن التاسع عشر^(١). إماً عن تجارب التكامل الإقليمي المعاصر التي عرفت في أمريكا اللاتينية^(٢) أو في أفريقية^(٣) فهناك ربما ينهض دليل على أن سياسات التحرير غالباً ماتلحق أذى لا يمكن تفاديه لجهود التصنيع في الدول الأعضاء الأقل تقدماً، فقد كان من أبرز نتائج قيام منظمة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة ALALC هو استئثار ثلاثة بلدان من البلدان الأكثر حجماً والأكبر تقدماً اقتصادياً عند قيام المنطقة وهي البرازيل والأرجنتين والمكسيك^(٤) بالجزء الأكبر من المكاسب سواء على صعيد التبادل التجاري أو على صعيد تركيز الصناعات الجديدة. أما في أفريقية فقد حدث اختلال في النمو الصناعي بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق أفريقية لصالح كينيا نتيجة لانطلاقها من ضوع أفضل نسبياً من وضع البلدين الآخرين الأعضاء في السوق: أوغندا وتنزانيا.

(١) أنظر: Myrdal, G.' Economic Theory and Underdeveloped Regions. Geslad Duckworth and Co., Ltd., London, 1957, P. 138.

(٢) حول تقويم التجمعات الإقليمية في أمريكا اللاتينية راجع تفصيلاً:

Gauhar, A.: Regional Integration: The Latin American Experience, London: Third World Foundation, 1985.

(٣) أما عن تجارب التكامل الإقليمي في أفريقية أنظر:

Onwuka, R.: The Future of Regionalism in Africa; McMillan, London, 1985.

(٤) قامت منظمة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية بمعاهدة مونتفيدو التي أبرمتها في سنة ١٩٦٠ سبع دول ثم اتسعت عضويتها بعد ذلك لتقيم جميع دول أمريكا اللاتينية ماعدا كوبا. أنظر:

Gauhar: op., cit., P. 15.

ويبدو أن الصناعة في مثل تلك التجمعات تعجز عن البقاء والاستمرار عندما تتعرض للتنافس المتبادل بعد أن تزول القيود الجمركية الحمائية، وعلاوة على ذلك فإن معظم الصناعات الجديدة سوف تختار مواقعها في أقطار التكامل التي بلغت مستوى عاليا من التنمية وتوفر لها وفورات حجم خارجية كبيرة ترجع الى تحسين البنية الأساسية في النقل والمواصلات والقوى العاملة المدربة، ولذلك غالبا ما تنصب شكوى الدول الأقل تقدما على أن الدول الأكثر تقدماً هي التي تظفر بنصيب الأسد من مغام التصنيع ومن ثم يتراكم النمو في إحدى المناطق على حساب منطقة أخرى، ويعزى هذا النمو التراكمي في مناطق دون غيرها الى العوامل الآتية:

١ - قد تجذب المنطقة القوية (دول النفط مثلا) عوامل الإنتاج النادرة من المنطقة الضعيفة تاركة لها أقل القليل من موارد التنمية.

٢ - قد يكون هناك بعض عوامل الإنتاج الفعالة (العمالة الماهرة مثلا) التي قد تؤدي الى تحقيق نسبة كبيرة من الزيادة في الناتج المحلي للدول الضعيفة وتندفق الى المنطقة القوية. وقد يتجه انتقال فائض الإنتاج الى المنطقة القوية. وقد يتخذ انتقال فائض الإنتاج الى المنطقة القوية شكل أرباح وفوائد ومدفوعات قروض.

٣ - قد يُحال بين الإقليم الضعيف وبين إقامة الصناعات الناشئة اكتفاء بما هو قائم في المناطق القوية.

ويتعمق هذا التوزيع المتساوي لمنافع التكامل باتساع الفروق الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، بحيث تتحول تلك الاتحادات في النهاية الى أداة تنمية لبعض الأقطار على حساب

البعض الآخر؛ ونظرا لأن الدول الأعضاء في التكامل ستطلق العنان للمنافسة، فإن الأقاليم الضعيفة بالضرورة ستخسر كثيرا بسبب عجزها عن مواجهة الشركات الكبرى لأن تحرير عوامل الإنتاج يسمح بانتقال رؤوس الأموال نحو البلدان التي يكون توظيفها أكثر عائداً وتصبح المناطق المتخلفة^(١) أكثر تخلفاً.

(١) أنظر عبد الهادي يموت ونجيب عيسى: مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث. معهد الاتحاد العربي: بيروت، ١٩٧٨، ص ٩٦ - ٩٧.

مدى استيفاء الأقطار الإسلامية لشروط ليبسى

وفي تقديره لجدوى إقامة اتحاد جمركي قدم ليبسى Lipsey ثلاثة شروط يجب أن تتوفر في البلدان التي تشترع في إقامة اتحاد جمركي فيما بينها، وسوف نرى مدى استيفاء الأقطار الإسلامية لهذه الشروط للوصول الى رأى فيما يتعلق بإمكان تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

وتتمثل شروط ليبسى Lipsey فيما يلي^(١):

أولاً: أن تكون اقتصادات هذه الأقطار عشية إقامة الاتحاد متجانسة فيما بينها، وأن يكون بالإمكان - بعد إقامة الاتحاد وعن طريق المنافسة - الوصول الى اقتصاديات متكاملة ومتنوعة .

ثانياً: أن يكون حجم التبادل التجاري فيما بين هذه الأقطار عشية إقامة الاتحاد مرتفعاً بالنسبة لحركة التبادل الاجمالية .

ثالثاً: أن تنخفض نسبة التجارة الخارجية لكل من هذه الأقطار الى ناتجها المحلى الإجمالى .

(١) راجع: Lipsey; Theory of Customs Union: A General Survey in Economic Journal, Sept. 1960, P. 508.

أولاً: مدى التجانس في الأقطار الإسلامية

تقدم المؤشرات التالية صورة واضحة عن عدم التجانس الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي مؤشرات يصعب - في ظلها - التحقق من استيفاء الشرط الأول. ومن ثم يؤدي هذا التفاوت الى توزيع غير عادل للمغانم والمغارم (المنافع - التكاليف) التي يجلبها التكامل التقليدي وتحرير التجارة على الأقطار الإسلامية. وقد استخلصت هذه المؤشرات من الجدول رقم (١) وتتمثل فيما يلي:

١ - يتراوح متوسط دخل الفرد بين ١٦٠ دولاراً (تشاد) و ١٥٧٧٠ دولار (الامارات العربية). وهذا يعنى أن متوسط دخل الفرد لأغنى قطر يساوى نحو مائة ضعف ما هو عليه في أفقر قطر. وهذا هو أقصى مدى لمتوسطات دخل الفرد يمكن أن يقارن فى أية منطقة تكاملية على نطاق العالم كله.

٢ - يتراوح نصيب الدول فرادى في الناتج المحلي الإجمالى لدول منظمة المؤتمر الإسلامي بين صفر (غينيا بيساو وجامبيا) الى ٢٠٪ (ايران)، كما أن أكثر من ربع الدول الأعضاء لا يمثل نصيبهم في الناتج المحلي الإجمالى شيئاً يذكر؛ بينما يبلغ نصيب الدول الإسلامية الأربع الكبرى نحو نصف الناتج المحلي الإجمالى^(١).

(١) الدول الإسلامية الأربع الكبرى من حيث الناتج هي ايران (٢٠٪) والسعودية (١١٪) وأندونيسيا (١٠٪) ونيجيريا (٩٪). وقد حسبنا هذه النسب من الجدول رقم (١).

٣ - تتراوح حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بين ٢٪ (غينيا) إلى ٢٤٪ (تركيا) بينما تتراوح حصة الزراعة بين ١٪ (الكويت والإمارات) إلى ٥٨٪ (الصومال).

٤ - تتراوح نسبة القوى العاملة في الزراعة بين ٢٪ (الكويت) إلى ٩١٪ (النيجر)، بينما تتراوح نسبة القوى العاملة في الصناعة بين ٤٪ (أوغندا وبوركينا فاسو) إلى ٣٨٪ (دولة الامارات).

٥ - إن سكان أكبر قطر إسلامي (اندونيسيا) يزيدون بأكثر من ٨٥٠ ضعف سكان أصغر قطر إسلامي (بروناي ومالديف).

٦ - تراوحت معدلات النمو السنوي المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي فيما بين ١٩٦٥ و ١٩٨٨ بين ٦ و ٣٪ (جيبوتي) إلى ٥٠٪ (اندونيسيا) ويتسع هذا المدى أكثر عندما تؤخذ الدول العربية المصدرة للنفط في الاعتبار، حيث يتراوح المدي عندئذ بين ٧٪ (قطر) و ٦٧٪ (السعودية).

٧ - تضم منظمة المؤتمر الإسلامي دولاً تتراوح مديونيتها الخارجية بين الصفر (بروناي وقطر وجزر القمر والكويت والإمارات والسعودية) إلى دول تزيد إجمالي ديونها الخارجية عن ٣٠ مليار دولار (آندونيسيا ومصر وتركيا والعراق).

ومن الواضح ان هذه المؤشرات تعكس درجة كبيرة من الفروق الاقتصادية بين الأقطار الإسلامية، حيث تضم منظمة المؤتمر الإسلامي أشد الدول فقراً (تشاد والصومال وبنجلاديش) وأكثرها

غنى (الكويت والامارات وبروناي)، كما تجمع دولاً سريعة النمو وأخرى بطيئة النمو؛ بل والدول ذات الاسواق الكبيرة والدول ذات الاسواق الصغيرة مقاسة بالسكان او بالدخل، وهو الامر الذى يقطع بكونها أكثر التجمعات الإقليمية المؤهلة للتكامل الاقتصادي التي تتميز بهذا القدر الكبير من عدم التجانس .

وفي ظل هذا الواقع غير المتجانس للأقطار الإسلامية قد تصبح المكاسب المتوقعة من التكامل التقليدي والتي تتطلع اليها الدول الصغيرة الأقل تقدماً محل شك كبير، فعلى سبيل المثال لا بد أن يعمل التحرير الجزئي لحركات رأس المال لصالح الدول الإسلامية ذات الاسواق الكبيرة والأكثر تقدماً وتصنيعاً نسبياً، أما الدول الإسلامية الصغيرة والأقل تقدماً وتصنيعاً نسبياً، فإنها ستكون أقل اغراء لجذب الاستثمارات أو اختيارها لتكون مواقعاً لتوطين الصناعات الجديدة . ولذلك ما لم تتخذ تدابير ملائمة لتأمين هذه الدول، فإن اتفاقية تشجيع الاستثمار مثلاً التي وقعت عام ١٩٨١^(١) سوف تكون لصالح الدول ذات فائض رأس المال في منطقة الخليج العربي والدول الأكثر تقدماً والكبيرة نسبياً في آسيا والشرق الأوسط (ايران وتركيا ومصر)، بينما لا يكون بمقدور العدد الكبير من الدول الإسلامية الصغيرة والأقل نمواً في افريقيا ان تنتزع شيئاً يذكر من المكاسب المعقودة على اتفاقية الاستثمارات، وعلاوة على ذلك فان الدول الصغيرة الأقل نمواً والتي تنظر الى التكامل كونه شرطاً مسبقاً لتنميتها الصناعية وتوسيع أسواقها المحلية الصغيرة أو إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية في دول التكامل الأخرى سوف تجد

صناعاتها عرضة لمنافسة قوية في ظل منطقة التجارة الحرة التقليدية أو تُكره على ترك السوق، وتتوزع هذه الدول التي يلحقها الغرم من جراء انخراطها في التكامل التقليدي الى مجموعتين متميزتين من الأقطار:

(١) اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات وقعت عام ١٩٨١ وسوف تدخل حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من عشر دول إسلامية أي أقل من ربع أعضاء المؤتمر الإسلامي. وحتى عام ١٩٨٥ وقع عليها عشر دول فيما لم يصادق عليها سوى ست فقط. أنظر تفصيلا لهذه الاتفاقية:

IDB: Economic Cooperation and Integration among Islamic Countries: International Frame Work and Economic Problems, Jeddah, 1406H - 1986, PP. 77-79.

جدول رقم (١)
بعض المؤشرات الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي

الدولة	السكان (بالمليون) ١٩٨٨	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار) ١٩٨٨	نصيب الفرد من الناتج للمحلي الاجمالي ١٩٨٨	نسبة القوى العامة			توزيع الناتج المحلي			معدل النمو السوى في الناتج المحلي (١٩٦٥ - ١٩٨٨)	الديون الخارجية (مليون دولار)
				الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات		
الأردن	٣,٩	٣٩٠٠	١٥٦٠	١٠	٢٦	٦٤	٨	٢٨	٦٤	-	٤٢٠٠
الامارات العربية	١,٦	٢٨١٢٠	١٥٧٧٠	٥	٣٨	٥٧	١	٦٧	٣٢	-	صفر
افغانستان	١٥,٩	٢٧٦٠	١٧٠	٦٩	١١	٢٠	-	-	-	-	٢٩٠٠٠
اندونيسيا	١٧٢,٦	٨٣٢٢٠	٤٤٠	٩	٢٢	٢٤	٣٦	٤١	٣٦	٥,٠	٤٧٣٠٠
اوغندا	١٦,٦	٤١٣٠	٢٤٩	٨٦	٤	١٠	٥٢	١٣	٣٥	٣,١	١٨٠٠
ايران	٥٢,٨	٢٦٢٤٤٠	٥٤٠٠	٣٦	٣٣	٣١	٢٦	٣٦	٢٨	١٠	٢٥٠٠
باكستان	١٠٦,٣	٣٤٠٥٠	٣٨٠	٥٥	١٦	٣٠	٢٥	٢٨	٤٧	٢,٥	١٦٦٠٠
البحرين	٠,٦	٣٩٧٦	٩٤٢٠	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٥
بورناي	٠,٢	٣٧١١	١٥٤٠٠	-	-	-	-	-	-	-	صفر
بنجلاديش	٠,٦	١٩٢٢٠	١٧٠	٧٥	٦	١٩	٥٠	١٤	٣٦	٠,٥	٧٩٠٠
بنين	٤,٣	١٧٥٠	٣٩٠	٧٠	٧	٢٣	٤٨	١٦	٣٦	١,٠	٤٨٠
بوركينافاسوا	٨,٣	١٧٥٠	٢١٠	٨٧	٤	٩	٤٥	٢٢	٣٣	١,٤	٥٣٩
تركيا	٥١,٤	٤٨٨٢٠	١٠٨٠	٥٨	١٧	٢٥	١٩	٣٥	٤٦	٣,٠	٣٢٠٠٠
تشاد	٥,٣	٩٢٠	١٦٠	٨٣	٥	١٢	٤٢	١٥	٤٣	-	٢٧٠٠
تونس	٧,٥	٨٧٥٠	١٢٣	٣٥	٣٦	٢٩	١٧	٣٤	٤٩	٥,٠	٥٢٥٠
الجابون	١,١	٣٣٢٠	٢٩٧٠	٨٣	٥	١٢	٤٢	١٥	٤٣	٣,٢	٢٧٠
جامبيا	٠,٧	٢٣٠	٢٠٠	٣٠	-	-	-	-	-	١,٤	٢٧٣
الجزائر	٢٣,٨	٥٨١٨٠	٢٥٥٠	٣١	٢٧	٤٢	٨	٤٨	٤٤	٣,٦	٢٢٢٠٠
جزر القمر	٠,٥	٩٩٦	٤٤٠	-	-	-	-	-	-	٠,٦	صفر
جيبوتي	٠,٤	٢٩٤	٣١٤	-	-	-	-	-	-	٣,٦	١٤٥
السعودية	١٣	٩٥٠٥٠	٨٨٥٠	٤٨	١٤	٣٧	٣	٥٦	٤١	٦,٧	صفر
السنغال	٧,١	٤٩٨٠	٦٥٠	٨١	٦	١٣	١٩	٢٩	٥٢	٠,٥	٣٥٠٠
السودان	٢٣,٥	١١٢٤٠	٤٨٠	٧١	٨	٢١	٢٦	١٨	٥٧	صفر	١١٥٠٠
سوريا	١١,٤	١٦٣٧٠	١٥٦٠	٣٢	٣٢	٣٦	٢٢	٢١	٥٧	٤,٩	٤٦٠٠
سيراليون	٣,٧	١١٩٠	٣٥٠	٧٠	١٤	١٦	١٤	١٤	٤٢	١,١	٥٢٧
الصومال	٥,١	٩٧٠	١٧٠	٧٦	٨	١٦	٥٨	٩	٤٣	-	١٤٠٠

تابع جدول رقم (١)
بعض المؤشرات الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الاسلامي

الدولة	السكان (بالمليون) ١٩٨٨	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار) ١٩٨٨	نصيب الفرد من الناتج محلي الاجمالي ١٩٨٨	نسبة القوى العاملة			توزيع الناتج المحلي			معدل النمو السوي في الناتج المحلي (١٩٦٥ - ١٩٨٨)	الديون الخارجية (مليون دولار)
				الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات		
العراق	١٧,٦	٥٥٧١٧	٢٧٦١	٣٠	٢٢	٤٨	١٨	٤٦	٣٦	-	٧٥٠٠٠
عمان	١,٤	٨١٥٠	٥٠٣	٥٠	٢٢	٢٨	٣	٥٩	٣٨	٦,٥	٣٤٥٠
غينيا	٦,١	٢٥٤٠	٤٣٢٠	٨١	٩	١٠	٤٠	٢٢	٣٨	١,١	١٦٠٠
غينيا بيساو	,٩	٢١١	١٩٠	-	-	-	-	-	-	-	٣٦٠
فلسطين *	٤,٧	٤٤٩٦	٨٣١	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	,٤	٥٦٧٩	١٩٣٠	-	-	-	-	-	-	٧,٧-	-
لبنان	٢,٦	١٤٤٦	٦١٠	٢٩	٢٤	٤٧	١٢	٢١	٦٧	-	-
ليبيا	٤,٣	٣٨٠٣	٥٤٢٠	١٨	٢٩	٥٣	٤	٥٧	٣٩	٩-	٤٥٠٠
الكاميرون	١١,٢	١٢٩٠٠	١٠١٠	٧٠	٨	٢٢	٢١	٣٧	٤٢	٢,٧	٣٥٠٠
الكويت	٢	١٩٩٧٠	١٣٤٠٠	٢	٣٢	٦٧	١	٥٨	٤١	٢	صفر
مالايف	,٢	٨٣	٤١٠	-	-	-	-	-	-	-	صفر
مالي	٨,٤	١٩٤٠	٤٣٠	-	-	-	٥٠	١٣	٣٧	١,١	١٧٠٠
ماليزيا	١٦,٦	٣٤٦٨٠	٢٠٠٠	٤٢	١٩	٣٩	٣٨	٢٥	٤٧	٤,٥	٢٠٠٠
مصر	٥٢,٧	٣٤١٢٠	٦٦٠	٤٦	٢٠	٣٤	٢٠	٣١	٤٩	٤,٢	٤٣٩٠٠
المغرب	٢٣,٥	٢١٩٩٤	٨٣٠	٤٦	٢٥	٢٩	١٨	٣٢	٥٠	٢,٩	١٦٨١٠
موريتانيا	٢,١	٩٠٠	٤٨٠	-	-	-	-	٢٩	٢٥	٤٣-	٢٠٠٠
النيجر	٦,٤	١٥٨٠	٢٥٠	٩١	٢	٧	٤٧	١٦	٣٧	١,٢-	١٥٠٠
نيجيريا	١٠٥,٩	٧٥٣٠٠	٨٠٠	٦٨	١٢	٢٠	٣٦	٢٢	٣٢	,٩	٢٣٦٠٠
اليمن	١٠,٨	٦٨١٠	١٠٧٠	١١٠	٢٧	٦٣	٣٤	١٦	٥٠	-	٣٩٠٠

المصدر :

- البنك الدولي : تقرير عن التنمية ١٩٩٠ .

- صندوق النقد العربي وآخرون : التقرير العربي الموحد ١٩٨٨ .

* ناتج فلسطين يمثل تقديرات عن الاراضى المحتلة عام ١٩٨٦ ، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ، مؤشرات احصائية حول فلسطين المحتلة ، عمان ، يونية ١٩٨٩ ص ٩٣ .

المجموعة الأولى :

وتتكون من أكثر من نصف الأقطار الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (٢٦ قطرا)، وتتميز هذه المجموعة بأسواقها المحلية الصغيرة مقاسة بدخل الفرد الذى يقل فيها جميعا عن ٨٠٠ دولار في عام ١٩٨٨، وفي هذه المجموعة من الأقطار تواجه التنمية الصناعية ضغوطا تنافسية لا قبل لها بها طالما ترفع عوائق التجارة في ظل التكامل التقليدي.

والمجموعة الثانية :

وتتكون من الأقطار الإسلامية التي تتبنى أنماط تنمية موجهة نحو الداخل أو مايسمى بصناعات إحلال الواردات كما في الجزائر والعراق وسوريا والكاميرون واندونيسيا وماليزيا وغالبا مايقترن التوجه الداخلى وإحلال الواردات بصناعات غير كفؤة لا سيما عندما تكون التعرفة الجمركية مرتفعة والأسواق القومية صغيرة. وفي هذه الحالة فان التنافس بين المجموعات المتكاملة قد يصبح مصدر خطر على الصناعات المحلية القائمة في هذه المجموعة من الأقطار.

ويمكن أن نضيف الى مغارم هاتين المجموعتين علاوة على خسائر الصناعة مايمكن ان يفقدانه من حصيلة الضرائب الجمركية السابقة، وبينما تؤوب هاتان المجموعتان من الأقطار بالغرم، فان المنافع التنموية للتكامل تصير مغنما لأكثر الدول الأعضاء فيه تقدما وتصنيعاً ونمواً. ويمكن على هذا الجانب أيضا أن نميز بين مجموعتين من الأقطار تستطيعان أن تحققا مكاسب أكثر من غيرهما من جراء تحرير التجارة وعوامل الإنتاج :

المجموعة الأولى :

وتتكون من الأقطار الستة الأعلى دخلا والمصدرة للنفط وهي بروناى والكويت وقطر والسعودية والإمارات والبحرين . وتملك هذه الدول امكانات تمويلية هائلة تسمح لها ببناء نظام للحوافز والاعانات المالية وغيرها من صور الدعم الحكومي المقدمة الى صناعاتها التحويلية فلن تعوزها الوسائل كما أنها تجنى من تحرير التجارة ميزة أخرى .

المجموعة الثانية :

وتتكون من الدول التي تتبنى أنماط تنمية موجهة نحو الخارج أو مايسمى بتصنيع الصادرات (تركيا وباكستان وماليزيا وتونس) علاوة على دول إعادة التصدير (الأردن وعمان) . وتتمتع هذه الدول بمركز غير ضعيف في أسواق الدول النامية الأخرى ، فأكثر من نصف الصادرات المصنعة التركية (٥٦ ٪) تشق طريقها الى الدول النامية . كما تستقبل الأخيرة أيضا ٨٨ ٪ من تجارة إعادة التصدير العمانية . ولذلك من المحتمل أن تكسب هذه المجموعة من الأقطار من أى برنامج لتحرير التجارة الإسلامية .

بيد أن أهم نتيجة يمكن أن يؤدي إليها التكامل التقليدي بين الأقطار الإسلامية لا تنحصر فقط في ذلك التوزيع غير المتساوى للمنافع والتكاليف المترتبة على الانخراط فيه . وإنما تكمن في الابقاء على الوضع الراهن الذى تعرضنا لبعض مظاهر التفاوت وعدم التجانس الواضح فيه ، بل وربما تتسع في ظل هذه الفروق ولا تضيق

طالما كانت المكاسب غنماً خالصاً لأولئك الذين كانوا يتمتعون
بوضع نسبي أفضل من غيرهم قبل أن تبدأ عملية التكامل، ويصبح
تحرير التجارة عندئذ - كما أشار ميردال - « ملائماً تماماً لمن
حصلوا على نصيب وافر من الحظ في الحياة »^(١). وبدلاً من أن
يكون التكامل وسيلة لاعادة تقسيم العمل على نحو يحقق المساواة
في توزيع المنافع التنموية، فإن مصالح الأطراف الأقوى فيه تصير هي
الجديرة بالاعتبار.

(١) أنظر : Myrdal, G.; op., cit., P. 152.

ثانياً: حجم التجارة الإسلامية المتبادلة

ترتبط العلاقات التجارية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي إرتباطاً وثيقاً بجهات محدودة جداً من حيث الصادرات والواردات معاً. فالتجارة الخارجية للدول الأعضاء موجهة لعدد محدود من الشركاء. وغالباً ما يكون هؤلاء الشركاء من الدول الصناعية المتقدمة وفي مقدمتهم دول الجماعة الاقتصادية الأوربية EEC واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وتتراوح حصة هؤلاء الشركاء في التجارة الخارجية للدول الإسلامية ما بين ٤٠٪ إلى ٩٤٪ للصادرات وما بين ٤٠٪ إلى ٨٠٪ بالنسبة للواردات. وقد قدم كوزنتس Kuznets تفسيراً لهذه التبعية باستخدام مفهوم «حجم الأمة» Size of Nation تقرر أن الحجم الصغير - كما هو حالة معظم الأقطار الإسلامية - يشكل بحد ذاته قاعدة لتبعية القطر للخارج، لأن الموارد الطبيعية للبلد الصغير تكون عادة محدودة وانتاجه ومبادلاته ومصادر تمويله تكون محصورة في عدد قليل من العملاء والموردين^(١). وينحصر هؤلاء العملاء والموردون بالطبع في الشركاء الكبار من الدول الصناعية المتقدمة.

أما حصة التجارة المتبادلة بين الأقطار الإسلامية بالنسبة إلى مجموع صادراتها فقد كانت ضئيلة للغاية ولم تتجاوز ٥٩٪ فقط في عام ١٩٦٩ وهو العام الذي تأسست فيه منظمة المؤتمر

(١) أنظر مقال كوزنتس عن النمو الاقتصادي وحجم الأمم:

kuznets, Economic Growth of Small Nations, in Economic Consequences of the Size of Nations, McMillan, London, 1960, P. 180

الإسلامي، ومنذ ذلك التاريخ لم تزد هذه النسبة إلا قليلاً بحيث لم تتعد ٩٪ فقط في عام ١٩٨٥^(١). ومن جهة أخرى فإن الزيادة في حصة التجارة المبادلة بين الدول الاعضاء بالنسبة لمجموع وارداتها ارتفعت من ٨ و ٢٪ في عام ١٩٦٩ الي ١٣٪ فقط في عام ١٩٨٥ ثم هبطت الي ٧ و ٢٪ عام ١٩٨٨ كما هو مبين بالجدول التالي :

جدول رقم (٢)

حصص التجارة الإسلامية المبادلة بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

السنوات	١٩٦٩	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٨
الصادرات %	٥٩	٥٨	٦١	٦٤	٧٢	٨٧	٩٠	٧٧
الواردات %	٨٢	١٠٠	٨	١٠٣	٣٨	١٣٣	١٣	٧٢

المصدر : مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية : التجارة الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٧٦ - ١٩٨١)، المجلد الخامس، العدد ١٧، أكتوبر ١٩٨٣، أنقرة، ص ٢١ وتقرير عن التنمية في العالم، البنك الدولي، ١٩٩٠.

هيكل التجارة الإسلامية

ومعنى ذلك كله ان هيكل التجارة الإسلامية مازال منحازاً للدول الصناعية المتقدمة، باعتباره امتداداً مباشراً لأنماط الانتاج والتخصص السائدة في التجارة الدولية. لذلك يعمل هذا الهيكل ضد مصالح الدول الإسلامية لأنه لا يعوق أنشطة التنمية والتطوير فحسب، بل يضع الحواجز أمام أنشطة التعاون التجاري ومحاولات التكامل الاقتصادي بين بعضها البعض.

(١) غير أنها الآن زادت ولا شك نتيجة لبعض الوعي والجهود المشتركة لمحافظي بنك التنمية الإسلامية. «المشرف»

ثالثاً، حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي

تضفي الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أهمية كبيرة على التجارة الخارجية في كافة أنشطتها التجارية والاقتصادية، لذلك يمكن وصفها بأنها اقتصاديات مفتوحة أمام التجارة الحرة، حيث تمثل حصة الصادرات والواردات معاً من الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأول عن مدى مساهمة الاقتصادي الوطني في السوق العالمية. وتبلغ نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات معاً) الى الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار الإسلامية مستوى قلما نصادفه في مجموعة أخرى من الأقطار النامية بما في ذلك أمريكا اللاتينية التي توصف اقتصاداتها بأنها أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي وأكثر توجهها نحو الخارج من اقتصادات بقية الدول النامية.

وحتى تعكس حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي اتجاه هذه المساهمة في الاقتصاد العالمي، فقد أخذنا متوسط السنوات (١٩٧٤ - ١٩٨٨) بدلاً من الوقوع في الابهام الذي قد تنطوي عليه بيانات عام واحد. وكما يوضح الجدول رقم (٣) فإن حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للأقطار الإسلامية تتراوح ما بين ٢٦٪ (أوغندا) و ٢١٪ (البحرين) وتزيد عن ١٠٠٪ في ثمان دول. وهي تعتبر نسباً عالية إذا ما علمنا أن النسبة لدول متقدمة كالولايات المتحدة واليابان هي ١٥٪ و ٢٠٪ على التوالي.

وخلاصة القول إن الأقطار الإسلامية لا تستوفى أياً من الشروط الثلاثة التي اقترحها ليبسي Lipsey للحكم على نجاح الاتحادات الجمركية لتكون أداة للتكامل وبناء السوق المشتركة، إذ تتميز هذه الأقطار بدرجة عالية من عدم التجانس الاقتصادي وضالة المبادلات البينية وارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي .

وهكذا يظهر عدم جدوى تطبيق النظرية الكلاسيكية في الاتحادات الجمركية على الأقطار الإسلامية، فقد اعتمدت النظرية على المنافسة الجمركية للوصول الى التكامل، بينما الشروط التي وضعتها لنجاح التكامل عن طريق المنافسة لا تتوافر في هذه الاقطار، فقد اقترنت المنافسة ببعض النتائج السلبية على عملية التكامل أهمها استقطاب بلاد معينة أو مناطق معينة في السوق لمعظم المنافع التي تقدمها السوق الموحدة . والمستفيد الأول هو عادة البلد الأقوى سياسياً والأكبر حجماً سكانياً والأكثر تقدماً اقتصادياً مما يقوى نزعة هذا البلد لفرض هيمنته على باقى بلدان السوق .

جدول رقم (٣)
متوسط حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي
لدول منظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٧٤ - ١٩٨٨)^(١)

الدولة	حصة التجارة الخارجية الناتج المحلي الأجمالي %	الدولة	حصة التجارة الخارجية الناتج المحلي الأجمالي %
الجزائر	١١١	النيجر	٣٧
البحرين	٢١٥	عمان	٩١
بنجلاديش	٣٥	باكستان	٣٠
الكاميرون	٤٥	قطر	١٠٧
تشاد	٣٠	مصر	٤٧
بروناي	١٣٢	السعودية	١٠٧
الجابون	٦٥	السنغال	٥٢
جامبيا	٩٧	سيراليون	٥٤
ايران	٧٥	الصومال	٣٥
العراق	٧٠	اندونيسيا	٤٥
ليبيا	٨٠	السودان	٣٥
الاردن	٨٣	سوريا	٤٤
الكويت	١٠٢	تونس	٦٠
لبنان	٦٣	تركيا	٤٠
ماليزيا	٨٧	أوغندا	٢٦
مالي	٤٠	الامارات	١٠١
موريتانيا	١٠٤	بور كينا فاسو	٤٧
غينيا	٦٢	اليمن الموحد	٣٧
المغرب	٤٤	بنين	٢٣١
نيجيريا	٧٠		٤٢

(١) يغطي هذا الجدول حصة التجارة الخارجية لأربعين دولة . هناك ست دول لم يتوفر عنها بيانات وهي :
افغانستان ، مالاديف ، جيبوتي ، جزر القمر ، فلسطين ، غينيا بيساو .
المصدر : مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، التجارة الخارجية ، مرجع سابق .
ص ٦٨ - ٦٩ والبنك الدولي ، تقرير عن التنمية ١٩٩٠ .

وغنى عن الذكر أن تجارب الأقطار الإسلامية جميعها أو بعضها مع مناهج التكامل التقليدي القائمة على تحرير الأسواق كانت في معظمها مخيبة للآمال. أو على الأقل دون الآمال التي عقدت عليها. فقد اختارت مجموعات إقليمية كثيرة في منظمة المؤتمر الإسلامي مناهج التكامل التقليدي الذى يرمى الى تحرير التجارة البينية من القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة عليها مع الأخذ بفكرة التعريف الجمركية الموحدة على وارداتها من الدول غير الأعضاء. وقد طبق هذا المنهاج في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧) والسوق العربية المشتركة (١٩٦٤) وفي الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)، كما طبقته جماعات إقليمية أخرى في العالم الإسلامي مثل الجماعة الاقتصادية لغربي افريقية (CEAO) التي تتكون من ست دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي^(١)، علاوة على تجمعات اقليمية وبين اقليمية أخرى تربو على العشرين في آسيا وأفريقية يوضحها الجدول رقم (٤) :

(١) دخلت اتفاقية الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا حيز التنفيذ في عام ١٩٧٤ وهي تتكون من ست دول هي بنين وبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وقد بدأت هذه الجماعة بتكوين الاتحاد الجمركي لغربي افريقية في عام ١٩٥٩ والاتحاد الجمركي لدول غربي افريقية في عام ١٩٦٦، والاسم الفرنسي لهذه الجماعة هو :

Communaute Economique de L'Afrique de L'Ouest

ولمزيد من التفصيل حول التكامل الاقتصادي في غربي افريقية راجع :

Robson, P.; Integration, Development and Equity Economic Integration in West Africa, George Allen and Unwin, London, 1983.

اشكال التجمع والتعاون الاقليمي التي تضم اقطارا اسلامية

۲۶

ولا يخفى أن هذه التجارب جميعها كانت تحتذى نموذج التكامل الأوربي وهو نموذج يفتقد - كما قدمنا - شروط تطبيقه في بيئة الأقطار الإسلامية التي تنطوى على قدر كبير من التفاوتات الاقتصادية، وتفتقر جميعها الى نظم انتاجية مرنة ومتنوعة كما هو الحال في أوروبا الغربية وتزداد درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي أكثر من انفتاحها على بعضها البعض، ولذلك فهي تحتاج الى تكامل إقتصادي يقوم - بالأساس على اعتناق المدخل التنموى للتكامل الاقتصادي الذى يرمى إلى إحداث تعديلات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول الأعضاء عن طريق تقسيم جديد للعمل الاقليمي يحقق مصالح جميع المشاركين فيه وعندئذ يكون تحرير التجارة أمراً طبيعياً بل ومقبولاً^(١).

(١) الأرقام التي في هامش الصفحة السابقة (٣٧) هكذا جاءت في الأصل ولذا لزم التنبيه. - مصححه -

المبحث الثاني
التكامل التنموي وإعادة تقسيم العمل
بين الأقطار الإسلامية



تمهيد

في بحث جدير بالاعتبار قدم لنا بندر Pinder تفرقة واضحة بين نوعين من التكامل يكتفي أولهما بإزالة القيود التي تعترض انتقال التجارة وعوامل الإنتاج، ويذهب الثاني بعيداً في تأكيده على إيجاد هياكل إنتاج جديدة وتطوير الاقتصاديات المنخرطة في التكامل تطويراً جذرياً توطئة لاندماجها تماماً، وهكذا فرق بندر Pinder بين مأسماه بالتكامل الاقتصادي السالب Negative Integration والتكامل الاقتصادي الموجب Positive Integration^(١). وينصرف الأول الى إلغاء القيود التي فرضتها ظروف اقتصادية معينة بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وينتهي هذا النوع من التكامل مع نهاية مرحلة السوق المشتركة.

أما التكامل الاقتصادي الموجب فإنه يبدأ مع ولوج مرحلة الوحدة الاقتصادية التي تنكب فيها الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية على أسس اقليمية.

وإذا كان النوعان يمثلان مراحل الى هدف واحد هو تحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل (أنظر الجدول رقم ٥) على غرار ماحدث في التجربة الأوروبية، الا أن الأمر مختلف فيما يتعلق بالأقطار الإسلامية التي لا ينبغي أن يبدأ عملها التكاملي بأنواع من التكامل

(١) أنظر :

Pinder, John; Positive Integration and Negative Integration: Some Problems of Economic Union in EEC, World Today, 24 (1962), PP. 88 - 110.

الاقتصادى السالب كإقامة منطقة للتجارة الحرة أو اتحاد جمركى لما
فى ذلك من قصور عرضناه تفصيلا فى موضع سابق، ولا هى تستطيع
أيضاً أن تقفز الى مرحلة الوحدة الاقتصادية أو الإندماج الكامل بلا
مقدمات وهى على ما عليه من تخلف فى هياكلها الإنتاجية وتراجع
فى مستويات النمو، ناهيك عما بينها من فروق وماتفتقر إليه من
تجانس.

جدول رقم (٥)
مراحل التكامل الاقتصادي ومايرتفق بها من خصائص

الخصائص	مراحل التكامل	تخفيض قيود التجارة المتبادلة	إلغاء قيود التجارة المتبادلة	توحيد القيود التجارية ضد الغير	حرية حركة عوامل الإنتاج	تسويق سياسات الدول الأعضاء بتثبيت أسعار الصرف	توحيد السياسات المالية والنقدية من قبل سلطة مركزية واحدة
التكامل السالب	اتفاقيات التجارة التفصيلية	X					
	منطقة التجارة الحرة	X	X				
	الاتحاد الجمركي	X	X	X			
	السوق المشتركة	X	X	X	X		
التكامل الموجب	الاتحاد النقدي	X	X	X	X	X	
	الوحدة الاقتصادية	X	X	X	X	X	X

الحاجة الى التكامل الاقتصادي الموجب

إن الأقطار الإسلامية بحاجة الى نوع من التكامل الاقتصادي الموجب ذي منهج تنموى يرمى الى : «إحداث تغييرات سريعة في أنماط الإنتاج من أجل تحقيق تكامل تدريجي وتوسيع التجارة الخارجية وتنويعها بين الأقطار الإسلامية»^(١) أو بمعنى آخر فإن العملية الجوهرية للتكامل هي عملية تغيير نمط التقسيم الإقليمي للعمل تغييرا يقوم على هيكل إنتاج متكامل قطاعيا وإقليميا ويتفق مع أهداف المجتمعات الإسلامية الاقتصادية والحضارية، ويقضى هذا النوع من التكامل بإخضاع عمليات التنمية للتنسيق والتشاور المتبادل بين الأقطار بما يضمن أقصى تكامل مستطاع وأقل تنافر ممكن بينها؛ أما إذا خطط للتنمية في هذه الأقطار بمعزل عن بعضها البعض فإن منهج التكامل التنموى لا يعدو أن يكون اعترافاً بالأمر الواقع، وتكريساً لما هو قائم، وبمقتضى هذا المنهج لا ينبغي النظر الى التنمية في قطر إسلامي ما بمعزل عما يجرى في الأقطار الإسلامية الأخرى؛ بل يجب أن تعامل ضمن إطار متفاعل من التأثيرات المتبادلة بينها وبين غيرها من عمليات التنمية التي تجرى في الاقتصادات الخارجية.

ويقيناً فإن التأثيرات التي تولدها المتغيرات الإنمائية على التكامل الاقتصادي بين جماعة من الأقطار لا تخرج عن واحد من

(١) راجع خطة العمل لتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء التي تبناها المؤتمر الإسلامي الثالث المنعقد في الطائف ٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٨١. مجلد التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، الجزء الثاني (١٩٨٠ - ١٩٨١) رقم ٣، ص ٩ - ١٤.

ثلاثة^(١). فهي إما أن :

١ - تكون ذات مفعول مضاد للتكامل الجماعي، وذلك عندما تجرى المتغيرات في مجرى يوهن أو اواصر التبادل ويكبح حركة التعامل التكاملي بين الأقطار كما في حالة قيام صناعات تنتج سلعاً متنافسة وتفيض عن الحاجة المحلية لكل قطر ومثالها صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي . وغالبا ماتؤدى هذه الصناعات الى زيادة التعامل التكاملى مع اقتصاديات أجنبية خارج نطاق المجموعة .

٢ - أو أن تكون ذات مفعول منحاز للتكامل، وذلك عندما تؤدى المتغيرات الى تعزيز أو اواصر التبادل بين الهياكل الإنتاجية للأقطار وبين أسواقها أيضاً .

٣ - أو أن تكون ذات مفعول حيادى تجاه التكامل . عندما ينحصر التأثير في بلده محليا، فلا يكون مضادا للتكامل ولا منحازاً له .

ويكون ذلك في حالة المشروعات الإنمائية الصغيرة أو المشروعات ذات الأهداف المحلية المحضة . ويقتضي العمل من أجل التكامل التنموى قياس مختلف أنواع هذه التأثيرات لدى كل قطر ينوى الإنخراط في عملية التكامل، وذلك بقصد التوصل إلى الاتجاهات المناهضة للتكامل وعزلها عن الاتجاهات ذات التأثير الملائم له .

(١) انظر دكتور محمود الحمصى، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٠، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

تشخيص الاتجاهات الانمائية المواتية

إن فرز الاتجاهات لن يكون بالمهمة اليسيرة إلا إذا استرشد بمعايير موضوعية ملائمة لتشخيص الاتجاهات الإنمائية المواتية للتكامل والاتجاهات المناهضة له؛ وتتعلق هذه المعايير بمدى الجدوى الاقتصادية لعملية التكامل أو مقدار المنافع المتبادلة الناتجة عن التفاعل التكاملى وحصة كل طرف من الأقاليم المنخرطة في منطقة التكامل، وعموماً فإن الاتجاهات الإنمائية إذا كانت تعمل لصالح التكامل، فإن توزيع المنافع بين الشركاء يكون أقرب الى المساواة، بينما تؤدي الإتجاهات الإنمائية المنحازة ضد التكامل الى توزيع غير متساو لمنافع العمليات التكاملية.

وقد قدم الحمصى « ستة » معايير موضوعية للتعرف علي الاتجاهات الإنمائية المنحازة للتكامل نختزلها فيما يلي^(١):

- ١ - تحقيق وفورات متبادلة للعمليات الإنتاجية الحالية والمحتملة لدى الدول الأطراف في التكامل مثل المشروعات التي تؤدي الى إنخفاض تكاليف الإنتاج والنقل وتزايد المعارف الفنية.
- ٢ - إيجاد فرص جديدة لاستثمار الموارد الطبيعية المتاحة لدى واحد أو أكثر من أطراف التكامل.
- ٣ - إيجاد فرص جديدة لتشغيل عوامل الإنتاج المتاحة تشغيلاً أكفأ مما هو ممكن قطرياً.

(١) لمزيد من التفصيل راجع الصفحات من ١٠٧ الى ١٠٩ من المراجع السابق.

- ٤ - توسيع نطاق التجارة في السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها المشروعات الوطنية لدى الأقطار المعنية.
- ٥ - تحقيق التواصل الحضاري واسترداد الهوية الثقافية ومقاومة الاستلاب والتخريب وتقريب أنماط الحياة الاجتماعية بين سكان الأقطار ذات العلاقة.
- ٦ - تعزيز القدرة الدفاعية لمجموعة الأقطار تجاه التحديات والمخاطر الخارجية.

خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي

أما منظمة المؤتمر الإسلامي فقد تبنت « خطة عمل » تنطوي على « تدابير » إنمائية يمكن القول بأنها تؤزر جهود التكامل الاقليمي بين الاقطار الإسلامية وتشمل هذه التدابير أكثر القطاعات تأثيراً على تحقيق التكامل كالزراعة والصناعة والطاقة والقوى العاملة والتكنولوجيا^(١).

قطاع الزراعة

(أ) ففي قطاع الزراعة والغذاء لا تكتفي الخطة بتدابير محددة، وإنما تطرح أيضاً عدداً من الأهداف الوسيطة يمكن بلوغها اعتماداً على الأدوات المتاحة قطرياً وإقليمياً، ومن هذه التدابير والأهداف :

- ١ - تحقيق التنمية المتوازنة بين القطاعات الزراعية والصناعية.
- ٢ - التركيز على الصناعات القائمة على الزراعة أو المرتبطة بها كإنتاج الجرارات والمخصبات والمبيدات وعمليات تحويل المواد الخام الزراعية.
- ٣ - تحقيق الأمن الغذائي للعالم الإسلامي بالعمل على إيجاد رصيد اقليمي من احتياطيّات الغذاء.
- ٤ - تحسين البنية الأساسية للزراعة كالري والسدود والخزانات والتسهيلات النقلية.

(١) راجع مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، المجلد الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٣ .

في مجال التجارة

(ب) وفي مجال التجارة ترمى التدابير الى تحقيق تغيرات سريعة في نمط الإنتاج إذا ما أريد تنويع التجارة الخارجية وتوسيعها بين الدول الإسلامية . وفي هذا المجال تقترح خطة العمل :

- ١ - زيادة المبادلات الثنائية بين الدول الأعضاء .
- ٢ - تنشيط التصدير بين الدول الأعضاء من ناحية وبين غيرها من الدول من ناحية أخرى عن طريق زيادة تدفق المعلومات وتحسين التسهيلات التدريبية .
- ٣ - تقوية ترتيبات المدفوعات القائمة وإقامة شبكة جماعية للمشروعات المتعددة الأطراف .
- ٤ - تشجيع الوصول الى أسواق رأس المال القومية للدول الأعضاء والاستثمار في الدول الإسلامية على أساس المنافع المشتركة والممارسات التجارية الشرعية .

في مجال الصناعة

(ج) وفي قطاع الصناعة اتجهت التدابير مباشرة نحو تقوية وتنويع الإمكانات الصناعية، ويشمل ذلك :

- ١ - زيادة الاتفاقات الثنائية المتعددة الأطراف للتعاون الصناعي بين الدول الأعضاء وإنجاز التكامل الصناعي من خلال تبني وفورات الحجم .
- ٢ - إعطاء الأولوية لإقامة المشروعات الصناعية المشتركة بين الدول الإسلامية الأعضاء .

في قطاع الطاقة

(د) وفي قطاع الطاقة: اتجهت التدابير الى تحقيق الاستخدام الكفء والرشيد لمصادر الطاقة، وتطوير المصادر التقليدية وغير التقليدية وتأمين التمويل اللازم للمشروعات من خلال المؤسسات التمويلية الاقليمية.

القوى العاملة

(هـ) وفي مجال القوى العاملة والتكنولوجيا والتدريب لم يكتف بالتدابير قصيرة الأجل التي تتعلق بالتسهيلات اللازمة لتبادل القوى العاملة الماهرة بين الدول الأعضاء، لكنها تضمنت ايضا الترتيبات طويلة الأجل لإيجاد الخبرات الفنية والتكنولوجية الملائمة ويشمل ذلك:

- ١ - تنسيق التعليم والتدريب المهني.
- ٢ - تقويم مشكلة هجرة العقول وهجرة القوى العاملة الماهرة وإتخاذ التدابير لوقف الخروج الجماعي للمهارات العلمية والتكنولوجية إلى الدول المتقدمة.
- ٣ - توسيع الإتفاقات التفصيلية لتشمل توظيف القوى العاملة المتاحة في الدول الأعضاء.
- ٤ - تحسين وتطوير نظم المعلومات لا سيما المعلومات الفنية.

الطريق الى التنمية الذاتية

وفي تقديرنا أن هذه التدابير تصدر عن تقويم موضوعي لتجارب التنمية الإسلامية في العقود الأخيرة التي أتخذت إتجاهاً مناهضاً للتكامل، فقد ثبت من تقويم هذه التجارب، أن التوجهات المنفردة في التنمية لكل دولة على حدة انتهت بتكريس « تكامل – التبعية » مع الدول الصناعية المتقدمة، وليس تحقيق « تكامل – التنمية » مع بقية الأقطار الإسلامية. ولا يمكن للتنمية في العالم الإسلامي أن تشق لنفسها طريقاً مستقلاً إلا إذا قامت على الإعتماد المتبادل بين الدول الإسلامية، واستمدت دفعتها القوية لا من المراكز المسيطرة بل من الاعتماد الجماعي على الذات أى من التنمية الإسلامية المتكاملة، وفي غير هذه الحالة تكون النتيجة المحتومة لجهود التنمية – على تواضع منجزاتها – المزيد من التبعية للدول الصناعية المتقدمة.

وما من شك فى أن التنمية القائمة على الإعتماد الجماعى على الذات الإسلامية تقود إلى تقسيم عمل إقليمي جديد بين الأقطار الإسلامية والى تطبيقات عديدة للتخصص الدولى. وينشأ تخصص الأقطار الإسلامية فى أنواع معينة من الإنتاج نشوءاً تدريجياً عبر عمليات التنمية والتطوير الجارية فى مختلف الأقطار، بل ونشوءاً خاضعاً لمصلحة الأطراف المتكافئة وعلى أساس الاستفادة من المزايا النسبية المتاحة لدى الأطراف ذاتها إزاء بعضها بعضاً، وليس تخصصاً مفروضاً من قبل أطراف قوية من البلدان على أطراف تابعة

لها اقتصاديا، تارة بالقوة العسكرية وتارة بمعاهدات كانت تنطوي على شروط مجحفة أملتها الدول الاستعمارية الكبرى على بلدان العالم الإسلامي، وكان أشهرها معاهدة لندن ١٨٤٠ التي تضمنت فيما تضمنته ضرورة إقلاع مصر عن سياسة الحماية والالتزام بسياسة الباب المفتوح وذلك مقدمة لتقويض جهود التصنيع التي بدأها محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر أو محاولات حصار وخنق مشاريع النهوض الحضاري التي قادها أيضا وفي نفس الحقبة رواد آخرون في العالم الإسلامي مثل خير الدين في تونس وداود باشا في العراق؛ ومنذ ذلك التاريخ صار التخصص في الأقطار الإسلامية يتخذ شكل «تكاملي تبعي» مرتبط بمصالح الأطراف القوية وخصوصاً الدول الصناعية المتقدمة، وصرنا بإزاء نوع جائر من تقسيم العمل الدولي يحقق فقط مصالح الطرف الأقوى فيه، أما القول بأن الطرفين يستفيدان منه فهو قول يتناقض والاتجاه الذي سارت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية منذ منتصف القرن التاسع عشر، أي اتجاه العلاقات الدولية غير المتكافئة، وفي مقابل تقسيم العمل الدولي الموروث، فإن «تكاملي التنمية» يقود إلى قيام تقسيم إقليمي للعمل بين الأقطار الإسلامية أو على الأقل بين مجموعات من هذه الأقطار تجمعها روابط خاصة مشتركة كالتماثل الكبير في الظروف لاقتصادية أو التقارب الجغرافي والثقافي، ويكون هذا التقسيم قاعدة لعلاقات الإنتاج والتخصص بين الأقطار الإسلامية وحجر زاوية في بناء نظام اقتصادي دولي عادل يحقق المساواة توزيع المنافع بين الدول المتقدمة والدول النامية الإسلامية وغير الإسلامية.

نموذج مقترح لتقسيم إسلامي للعمل الفرضيات والمعالم

ويتبلور النموذج المقترح لتقسيم العمل الإقليمي في العالم الإسلامي في إقامة ما يمكن أن يسمى « بالتقسيم الإسلامي للعمل » وينطلق هذا التقسيم الجديد للعمل من فرضيتين :

أولهما : الاستغناء تدريجياً عن قوى الطلب المنبعثة من تقسيم العمل الدولي الراهن، والاستعاضة عنها بتشكيل قوة الطلب المنبعثة من توسيع تقسيم العمل الإقليمي الإسلامي، أى توسيع قاعدة السوق جغرافياً ونوعياً .

وإذا نظرنا الى الأقطار الإسلامية نلاحظ أن غالبيتها لا تملك السوق الكافية الضرورية لعملية التنمية سواء قيست هذه السوق بمتوسط دخل الفرد أو عدد السكان ؛ ففي عام ١٩٨٥ كان هناك نحو ٢٠ قطراً لا يتجاوز الناتجة المحلى للفرد لكل منها ٥٠٠ دولار سنوياً، وبمؤشرات السكان فإن نحواً من ٢١ قطراً أى نحو نصف الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامي لا يتجاوز عدد السكان فى كل منها الخمسة ملايين، وحتى الحجم السكاني الكبير لبعضها يقابله عادة متوسط منخفض للدخل الفردى (نيجيريا واندونيسيا وبنجلاديش وباكستان ومصر) . وهكذا فإن فى انفتاح أسواق الأقطار الإسلامية على بعضها بعضاً وسيلة للتعويض عن ضيق أسواقها محلياً .

ثانيهما : تطوير الميزات النسبية التي هي أساس تقسيم العمل عن طريق التنمية التي تعنى في المقام الأول إيجاد ميزات نسبية جديدة وتنوع فروع الانتاج آخذة في الاعتبار ان العالم الإسلامي يتألف من أقاليم اقتصادية واجتماعية لكل منها خصائص ومعطيات ذات مزايا نسبية مواتية لتطبيق « مبدأ التخصص التكاملي » عبر التنمية، بحيث يتخصص الزقليم بالفروع الإنتاجية الأكثر جدوى للاقتصادات الوطنية وللاقتصاد العالم الإسلامي كله .

أما الفرضية الأولى فهي تمثل جوهر عملية التكامل وهدفه، بينما تنفذ الفرضية الثانية الى محتوى التنمية في العالم الإسلامي . وتتضافر الفرضيتان معاً لصنع معالم النموذج المقترح « للتقسيم الإسلامي للعمل » . وتتحدد هذه المعالم فيما يلي :

أولاً : قيام مراكز صناعية متخصصة متعددة تقوم على أساس اختلاف المزايا النسبية والتوزيع النسبي للموارد الطبيعية والبشرية والمالية ؛ فنظرية ريكاردو عن الميزات النسبية بالرغم مما يشوبها من قصور في تطبيقها على العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة الا انها صحيحة بصفة عامة بين الدول المتقاربة نسبياً من حيث هيكلها ومستويات تطورها وهي الصفة التي تميز معظم اقتصادات الدول الإسلامية .

ففي العالم الإسلامي - كونه نطاقاً متعدد الأقاليم - يمكن اقتراح عدد من مراكز التخصص في الإنتاج الصناعي مثل إقامة مركز رئيسي للصناعات البتروكيماوية في منطقة الخليج وشمال افريقيا، ومركز لصناعة الحديد والصلب في غربي افريقيا، ومركز لصناعة

المخصبات في مناطق إنتاج الفوسفات (المغرب والأردن والسنغال)
ومركز لصناعة المنسوجات في مصر وباكستان ، ومركز لتصنيع
المطاط في ماليزيا وأندونيسيا ومركز لصناعة الجوت في باكستان
وبنجلاديش .

ومن الواضح ان هذه الصناعات تتمتع فيها الدول المنتجة لها
بمميزات مقارنة واضحة ولكن يبقى قيامها رهين استثمارات مشتركة
في عدد معين من المشاريع التي يؤدي قيامها الي وجود آليات
تكاملية تعمل بطريقة تدريجية ولا تقفز على الواقع بما فيه من
اختلاف في النظم الاقتصادية وتنافر - أحيانا - في التوجهات
السياسية؛ وتقوم المشروعات المشتركة التي تسهم في كل منها
الأقطار الإسلامية المعنية ويشارك في تمويلها البنك الإسلامي للتنمية
بدور هام في مجالا لإنتاج والتسويق، لا سيما وان هذا الاسلوب بالغ
الأهمية في تصنيع المواد الأولية وتسويقها باعتبارها أبسط وأسرع
صيغ التكامل الاقتصادي وأنسبها لظروف العالم الإسلامي^(١) . كما
أن بنك التنمية الإسلامي والمنظمات الإسلامية للتنمية الزراعية
والصناعية يمكن ان تعمل لتكون بيوت خبرة لإعداد الدراسات
القطاعية، واختيار المشاريع ليس فقط بناء على منافعها التنموية،
وإنما بالنظر أيضا الى آثارها التكاملية، إذ ليست جميع المشاريع

(١) يؤيد صيغة المشروعات المشتركة كونها أداة تكامل في العالم الإسلامي عدد غير قليل من الكتاب
المهتمين بالاقتصاد الإسلامي أهمهم الدكتور إسماعيل شلبي في كتابه "التكامل الاقتصادي بين
الدول الإسلامية" الإنحاد الدولي للبنوك الإسلامية، صفحة ٢٨٠ - ٢٨١ والدكتور محمد شوقي
الفنجرى، المرجع السابق ص ٨٨ .

المشتركة على حد سواء فيما يتعلق بآثارها التكاملية؛ فهناك المشاريع المشتركة التي ليست لها أى آثار إيجابية علي التكامل وهي المشاريع المشتركة بين قطر إسلامي واحد بمفرده وشركات او بلدان أجنبية . وهناك المشاريع المشتركة التي تمارس تأثيراً جزئياً على التكامل، وهى المشاريع المشتركة بين مجموعة من الأقطار الإسلامية من جهة وشركات أو بلدان أجنبية من جهة أخرى، وأخيراً هناك المشروع المشترك ذو الآثار التكاملية الإيجابية، وهو الذى يأخذ شكل المشاريع المشتركة بين مجموعة من الأقطار الإسلامية فيما بينها .

ولكى تكون المشاريع الصناعية والمشاركة تكاملية فعلاً أى مشاريع تسهم في توسيع السوق، وتستقطب في الوقت نفسه معظم المنافع المتولدة من السوق الموسعة، فإنها يجب ان تستوفى عدداً من الشروط أهمها^(١) :

- (أ) أن يأتى الطلب على منتجاتها من أكبر عدد ممكن من الأقطار المنخرطة في السوق، أو من قطرين على الأقل .
- (ب) ألا تكون المواد الأولية أو السلع الوسيطة الداخلة فيها محصورة في منطقة واحدة أو قطر واحد من أقطار السوق، بل موزعة على أكبر عدد ممكن منها .
- (ج) أن تتوزع الدخول المتأتية منها في أكثر من قطر من أقطار السوق .
- (د) أن يفيد من الوفورات الخارجية التى تنتج عنها صناعات تتوزع على أكبر عدد ممكن من أقطار السوق .

(١) أنظر عبد الهادي يموت ونجيب عيسى : مرجع سبق ذكره، ص ١١٨ - ١٢٠ .

وتنطبق تلك الشروط أكثر ما تنطبق على تلك الصناعات التي تتميز بروابطها الكثيفة مع الصناعات الأخرى من ناحيتي المنبع والمصب، أو التي تتمتع بمقدرة عالية على خلق روابط أمامية وخلفية قوية بين الصناعات؛ ويأتى على رأسها صناعات البتروكيماويات والحديد والصلب والأسمدة والألمونيوم والمطاط، وهى ليس صدفة - الصناعات التي تجد أسباب وجودها وبقائها في العالم الإسلامي .

ثانياً : إعادة توجيه حركة السلع وعوامل الإنتاج على المستوى الإسلامي بما يوفر قوة الجذب الأمامية للتخصص الإنتاجى، ويضمن الوصول بالموارد المتاحة في الدول الإسلامية الى مستوى الاستخدام الأمثل للموارد ويحقق أقصى منفعة جماعية للعالم الإسلامي كله .

عوامل الإنتاج في العالم الإسلامي

وغير خاف أن حركة عوامل الإنتاج في العالم الإسلامي تكتسب أهمية تفوق تحرير التجارة خلافا لما جرت عليه التجارب التكاملية في المناطق الأخرى ويرجع ذلك لسببين هما:

(أ) أن التجارة بين الأقطار الإسلامية – في المتوسط أو لكل دولة على حدة – ضئيلة في كميتها ومتركة جداً سواء في عدد السلع المتاجر بها، ومعظمها مواد أولية، أو من حيث عدد الدول المتاجر معها كما أن التجارة الإسلامية المتبادلة تنمو بمعدلات أبطأ من إجمالي التجارة للأقطار الإسلامية.

(ب) هناك عدد مهم من الأقطار الإسلامية له مصلحة كبيرة في تصدير إما « فائض » رأس المال مثل الأقطار النفطية الغنية أو « فائض » العمل مثل الأقطار العربية والآسيوية كثيفة السكان.

فقد اجتذبت العوائد النفطية الهائلة في السبعينات هجرة عمل كثيفة تدفقت بالأساس على الأقطار العربية المصدرة للنفط في الخليج؛ وقد كانت الأجور المرتفعة في الدول النفطية هي قوة الجذب الأساسية لهؤلاء المهاجرين الذين قدموا بصفة خاصة من مصر والباكستان واندونيسيا وفلسطين واليمن والأردن، فقد كان فارق الأجور يتراوح مابين اثنين الى عشرة اضعاف أجورهم في دولهم الأم^(١). ولذلك وجدت الدول ذات فائض العمل أن من

(١) راجع : IDB. op., cit., Pl 81

مصلحتها أن تصدر المورد الوفير abundant Factor فيها وهو العمل وأن تستورد العنصر النادر وهو رأس المال؛ لكن بينما كانت الأجور في الدول المضيضة أضعاف ما هي عليه في الدول الأم، فإنه لم يكن ثمة اختلاف كبير في العوائد على رأس المال بين دول الفائض ودول العجز، ولهذا راحت الدول ذات فائض رأس المال تتنافس على الفرص الجذابة لتوظيف الأموال في أسواق التمويل الدولية في الغرب ولا سيما وقد اجتمعت في هذه الفرص كل عوامل الإغراء الاقتصادي والسياسي وأهمها توظيف الأرصدة عند الحد الأدنى من المخاطر السياسية كالمصادرة أو القيود على تحويلات الأرباح وإعادة أصل رأس المال إلى موطنه الأصلي .

اتحادات إسلامية لتنمية الصادرات

وإذا كان لا بد من إعادة توجيه رأس المال من الأسواق المالية الغربية إلى الأسواق الإسلامية فإن ذلك رهن بتدعيم الاتفاقيات التي تقلل المخاطر غير التجارية وتحسين مناخ الاستثمار في الدول الإسلامية المستوردة لرأس المال .

وعموماً فإن ثمة مقترحات ترمى إلى إعادة توجيه حركات السلع وعوامل الإنتاج نسوقها فيما يلي :

(١) تغليب عنصر التجارة الإسلامية المتبادلة تصدير واستيراد على الهيكل الجغرافي الحالي للتجارة المتجهة نحو أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وتقتضي زيادة المبادلات فيما بين الأقطار الإسلامية - في الفترة القصيرة - تحرير تنظيماتها التجارية من القيود الاحتكارية والمعاملات التمييزية، واتخاذ سياسات وتدابير محددة من شأنها توسيع وتنمية المبادلات التجارية تدريجياً .

إن من الأمور التي تستحق الاهتمام - في هذا الشأن - دراسة إنشاء اتحادات إسلامية نوعية لتنمية الصادرات، وكذلك الاتفاق مع الدول النامية الأخرى على إنشاء اتحادات مصدرين للمواد الأولية على غرار الأوبك لضمان الحصول على أسعار مناسبة لصادراتها، وذلك للحد من تدهور شروط التجارة أمام السلع المصنعة والمواد الغذائية التي تتحكم في أسعارها الدول الصناعية المتقدمة .

والواقع أن ثمة فرصة مواتية للدول الإسلامية التي تتمتع بمركز

احتكاري لبعض المواد الأولية لتكوين اتحادات منتجين لهذه المواد حتى يمكنها أن تواجه ظروف التبادل غير المتكافئ لمنتجاتها في الأسواق العالمية، حيث إن كثيراً من المواد الأولية التي تنتجها الدول الإسلامية تباع بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية مما يعرض هذه البلاد لخسارة فادحة، ومن هنا لا مفر أمام هذه الدول من تكوين هذه الاتحادات إذا أرادت أن تزيد حصيلة صادراتها من هذه المواد. ومن يمن الطالع أن هناك عدداً من هذه المواد التي تصلح لتكوين اتحادات منتجين يوضحها الجدول رقم (٦). وهى الفوسفات والمطاط والبوكسيت والقصدير والنحاس والأخشاب الاستوائية. وتكوين هذه الاتحادات مهمة يمكن أن تناط ببنك التنمية الإسلامي باعتبارها إحدى مسؤولياته التي تنصرف إلى تحقيق الاستقرار لتجارة الأقطار الإسلامية، متعاوناً مع منظمات التجارة الدولية ذات العلاقة.

جدول رقم (٦)
المواد الأولية المرشحة لتكوين اتحادات منتجين للأقطار الإسلامية
والدول الناتجة النامية الأخرى المنتجة لها

المنتج	نصيب الدول الإسلامية والنامية من الإنتاج العالمي %	نصيب الدول الإسلامية والنامية من الصادرات العالمية %	الدول الإسلامية الثلاث الأولى وحصتها في الإنتاج العالمي %	المرونة السعرية العامة للطلب العالمي على السلعة (١)
الفوسفات	٣٤	٧٠,٤	المغرب وتونس والاردن (٥٩ %)	٢٢ ر
الاحشاب الاستوائية	١٠٠	١٠٠	ماليزيا واندونيسيا وبروكينا فاسو (٩٠ %)	٥٢ ر
المطاط الطبيعي	٩٥	١٠٠	أندونيسيا وماليزيا ونيجيريا (٧٥ %)	٤٢ ر
التصدير	٦٠	٨٩	أندونيسيا وماليزيا وغينيا (٤٢ %)	٦٨ ر
البوكسيت	٤٥	٨١,٢	غينيا وبنين (٢٥ %)	٦٢ ر
النحاس	٤٢	٨٥,٦	أندونيسيا وماليزيا (٢٦ %)	٥١ ر

(١) حسب المرونة السعرية العامة للطلب العالمي طبق للمعادلة الآتية :

EDc = (1/m), EDw = (1/m), (1/m), EM هي المرونة السعرية العامة للطلب على السلعة. m تعبر عن نصيب الدول الأعضاء في الاتحاد من العرض العالمي للسلعة. و EDw تعبر عن المرونة السعرية للطلب العالمي على السلعة التي ينتجها الدول الأعضاء في الاتحاد. أما EM فهي المرونة السعرية لعرض السلعة لدى المنتجين الآخرين غير الأعضاء في الاتحاد. وتشير المعادلة الى ان المرونة السعرية للطلب العالمي تكون قليلة وبالتالي تزيد حصيلة الصادرات من هذه السلعة عن طريق التحكم في العرض للمسعر معا كلما زادت قيمة m انخفضت قيمة كل من EM و EDw وكذلك حصة الدول المنتجة الأخرى وغير الأعضاء في الاتحاد.

المصدر : حسب النسب من :

UN: Yearbook of International Trade Statistics, New Yourk, 1983

(٢) إعادة توجيه حركة العمل بالحث على انتقال العمالة نحو مشاريع التنمية الإقليمية المتكاملة، وتعبئة القوى البشرية المدربة التي تتمتع بالخبرة المتقدمة في العالم الإسلامي، لسد النقص الواضح في الخبرات الذى تعاني منه بعض الدول الإسلامية، ووضع أولوية الاستخدام في البلدان الإسلامية التي تعاني من ندرة الأيدى العاملة والخبرات الفنية .

وزعم أن حركة العمل تمثل الشغل الرئيسي لمنظمات المؤتمر الإسلامي مثل مركز التدريب والبحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، إلا انه لا توجد حتى الآن اتفاقيات متعددة الأطراف لتنظيم حركة العمل بين هذه الدول بحيث تتضمن قواعد تتعلق بتصاريح العمل ونظم التأمين الاجتماعي ووضع حد للسياسات التمييزية في الدول المضيفة وتسهيل إعادة دمج المهاجرين العائدين في أوطانهم الأم .

وثمة جوانب في قضية انتقال العمل تتعلق بالأجل الطويل في مقدمتها ضرورة إيقاف النقل العكسي للتكنولوجيا، ونقصه به هجرة العقول Brain-drain أي انتقال العقول المفكرة والمهارات النادرة من أبناء الدول الإسلامية للعمل في الدول الصناعية المتقدمة، فهذه الهجرة وإن كانت تأتي نتيجة للظروف المادية فإن من بين أسبابها أيضا افتقار الدول الإسلامية الى الإمكانيات والوسائل البحثية، علاوة على اغتراب العلماء المسلمين في أوطانهم نفسها بسبب تركيبتهم الجزء الأكبر من جهودهم لبرامج البحوث التي تخدم خطط التنمية المعمول بها في الدول المتقدمة بدلاً من العمل على خدمة قضايا بلادهم ذاتها .

ويرتبط تخطيط حركة العمل أيضا - في الفترة الطويلة - بوضع استراتيجية لإعادة توزيع السكان على مستوى العالم الإسلامي وتنظيم حركة الهجرة، وإن كان ذلك - بطبيعة الحال - يرتفع بتغيرات معينة في الواقع السياسي الإسلامي الراهن الذي يتميز بقدر قليل من التناقضات التي كرستها القوى الأجنبية.

(٣) إعادة توجيه حركات رأس المال بحيث يتم صوب الأنشطة القادرة على بلوغ هدف التنمية المتكاملة، ويقضى ذلك من البداية توجيه رأس المال إلى المشروعات الاستراتيجية أو القطاعات التي تقود النمو وتخدم عدداً من الدول الإسلامية وليس دولة واحدة، ويحقق درجة أعلى من التكامل بين مشروعات واقتصادات هذه الدول.

ويجب أن يكون استثمار رأس المال الإسلامي في مشروعات الدول الإسلامية مصحوباً بضمانات جماعية كافية ضد المخاطر السياسية والاقتصادية، وإلا ظلت الدوافع التي تحدد رأس المال الإسلامي إلى الهجرة إلى أسواق التمويل الدولية في الغرب قائمة. ويمكن لاتفاقية مثل اتفاقية الاستثمارات الإسلامية أن تقلل هذه الأخطار السياسية والاقتصادية بما وفرت من تعويضات وضمانات للمستثمرين تحول دون أى انتهاك أو انتقاص لحقوق التملك في الدول المضيفة^(١). ولكن تظل هذه الضمانات رهناً بقيام منظمة المؤتمر الإسلامي وبنك التنمية الإسلامي بإنشاء مؤسسة إسلامية

(١) أنظر تفصيلاً لهذه التعويضات والضمانات التي شملتها اتفاقية الاستثمارات الإسلامية في:

لضمان الاستثمار لتغطية مثل هذه المخاطر.

ثالثاً: توحيد الأسواق القومية للدول الإسلامية عن طريق دمج القطاعات التقليدية في الاقتصادات الإسلامية في دائرة الاقتصاد السلعي النقدي وهو ما يوسع من نطاق سوق الإنتاج والاستهلاك، ويحقق التكامل بين القطاعات الاقتصادية، فالطبيعة الأزدواجية التي تصطبغ بها اقتصادات الدول الإسلامية إنما تعنى وجود قطاعين اقتصاديين منفصلين بلا روافد تجمع بينهما: قطاع تقليدي اكتفائي ينتج ليس لغرض المبادلات، وإنما بقصد الاستهلاك المباشر، وقطاع حديث يأخذ الإنتاج فيه طريقه الى السوق ويصب في دائرة المبادلات النقدية.

ويترتب على هذه الأزدواجية اختفاء نشاط القطاع الأول من الحسابات القومية التي تصور حركة الإنتاج القومي الإجمالي، ومن ثم يظهر هذا الإنتاج - في الغالب - بأقل من قيمته الحقيقية، وتتراوح تقديرات الناتج الزراعي للقطاع التقليدي في بعض الدول الإسلامية ما بين ٢٥ إلى ٤٠٪ من جملة الإنتاج الزراعي.

ومعنى ذلك - في التحليل النهائي - ضيق نطاق السوق القومية في كل بلد إسلامي على حدة، وضيق السوق يعني عدم القدرة على إقامة الصناعات ذات الإنتاج الكبير والتي تتمتع بالوفورات الداخلية، وتنخفض فيها نفقة إنتاج الوحدة، كما يعني إخفاق أية صناعة قائمة صغيرة أو كبيرة على النمو، ومن ثم تبقى ظروف الركود مهيمنة على تلك البلدان.

ولقد أثبتت الدراسات الاقتصادية المتخصصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية أن السوق عنصر فعال في التنمية الاقتصادية البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، وإلا لما أقدمت الدول المتقدمة في غربي أوروبا - غداة الحرب - على تكوين السوق الأوروبية المشتركة بعد أن فقدت أسواقها التقليدية في مستعمرات ما وراء البحار، كما أقامت دول الكتلة الشيوعية في شرقي أوروبا تحالفها السياسي على أساس الانضواء في كتل اقتصادية يعرف بمجلس المعونة المتبادلة أو الكوميكون، ولهذا فإن تكوين الأسواق المشتركة بين الأقطار الإسلامية يمثل حلاً أمثل يتيح لها فرصة الإنتاج على نطاق أكبر وفرصة التخصص لكل بلد فيما يتميز فيه نسبياً، كما يوفر من خلال التنمية المتكاملة الشروط الملائمة لتنمية القطاعات التقليدية ودمجها في الاقتصاد النقدي الحديث وهو عنصر فعال في تكوين السوق الإقليمية الموحدة في العالم الإسلامي .

سوق نقدية إسلامية

رابعاً: إقامة سوق نقدية إقليمية أو اتحاد نقدي إسلامي وإنشاء وحدة حسابية إسلامية، وهو ماسيعمل على إحلال العمل الجماعي في المضممار النقدي والمالى محل العمل الفردي، وسيؤدي الى زيادة المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية وعلى زيادة التعاون والتنسيق الاقتصادي فيما بينها، حيث ظلت المبادلات الاقليمية بين الاقطار الإسلامية تواجه عقبات كثيرة لعل أهمها يتمثل في الافتقار الى العملات القابلة للتحويل لدى عدد كبير من هذه الأقطار. ولذلك تتعاضم الحاجة الى انشاء اتحاد إسلامي للمدفوعات يعمل ليكون نوعاً من الترتيبات النقدية التي تنطوى على تكوين نظام للمقاصة الجماعية، يستهدف تسوية المدفوعات المترتبة على المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية ذات العملات غيرالقابلة للتحويل، ويمكن بمقتضاه الاستغناء عن العملات الصعبة كونها أداة للدفع، ويضع حداً لتدخل المراكز المالية الأجنبية في عمليات الدفع الخاصة بالتسويات الإقليمية، ويتيح سبل الاستفادة من التسهيلات الائتمانية المتاحة للأقطار الإسلامية ذات الفائض.

الطريق الى إنشاء اتحاد إسلامي للمدفوعات

وفي تقديرنا أن إنشاء الاتحاد الإسلامي للمدفوعات مهمة يجب ان تناط ببنك التنمية الإسلامي الذي ينبغي أن يكون بمثابة « صندوق إسلامي للنقد » يضطلع أيضاً بمهام أخرى في المجال النقدي أهمها:

١ - إنشاء وحدة حسابية إسلامية ولتكن « الدينار الإسلامي الموحد » على أن يستخدم هذه الوحدة في تقويم رأس مال البنك وفي تقويم قروضه، ونميل إلى ربط تلك الوحدة لا بحقوق السحب الخاصة - كما حدث في تجربة الدينار العربي الحسابي^(١) - وإنما بسلة من كل العملات الإسلامية يتم ترجيحها طبقاً لاعتبارات معينة مثل الناتج القومي الإجمالي والأهمية النسبية للتجارة الخارجية الإسلامية والاحتياجات النقدية من عملات أجنبية وذهب؛ ويتداول هذا الدينار جنباً إلى جنب مع العملات الإسلامية. كما يمكن تطوير الدينار الإسلامي - أكثر من ذلك - بجعله عملة موازية Parallel Currency تؤدي إلى جوار وظيفة الوحدة الحسابية ووحدة ربط العملات الإسلامية ووظيفة في مجال تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية.

(١) ربط الدينار العربي الحسابي بحقوق السحب الخاصة على أساس أن الدينار يعادل ثلاث وحدات منها، ولكن ربطه بحقوق السحب الخاصة أفقده كثيراً من الميزات وأخضع تقلباته لعوامل سوقية لا تمت بصلة للاقتصادات العربية. كما أن ربطه بحقوق السحب الخاصة يوجد رابطة غير مباشرة بينه وبين الدولار في الوقت الذي يزيد فيه الميل - خاصة في ظل انهيار نظام بريتون وودز - للتخلي عن حقوق السحب الخاصة والدولار.

٢- تكوين مجمع الاحتياطي :

تجميع الاحتياطي - طبقاً لصياغته على يد تريفين Triffin في الخمسينات^(١) - ماهو إلا صيغة قصيرة الأجل تؤدي إلى قيام بنك التنمية الإسلامي بتلقي نسبة من الاحتياطيات النقدية للدول الأعضاء ليقوم باستخدام هذه الودائع التي تتجمع لديه في تقديم تسهيلات للدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها بشروط وآجال محددة. وطالما ان هناك تباعداً زمنياً معقولاً بين الاختلال في موازين مدفوعات الأعضاء، فإن بوسع البنك تقديم قروض ضمن حدود معينة دون تهديد سيولة إيداعات الأعضاء.

٣- تنسيق أسعار الصرف :

ينطوى تنسيق أسعار الصرف على خفض مخاطر سعر الصرف التي يمكن ان تحدث من خلال التعاملات داخل منطقة التكامل الإسلامي وتحقيق قدر من الاستقرار لهذه الأسعار بين عملات الأقطار الإسلامية عن طريق تحديد المدى الذي يمكن ان تختلف فيه أسعار الصرف بين عملات الأعضاء وتقييد الإنحرافات التي يمكن ان تجرى بعيداً عن هذا المدى من خلال سياسات التدخل (أى بيع وشراء عملة اجنبية مقابل عملة محلية).

٤- تنسيق السياسات النقدية :

يعني تنسيق السياسات النقدية الاتفاق على نوعية السياسة النقدية التي ستبناها الدول الأعضاء.

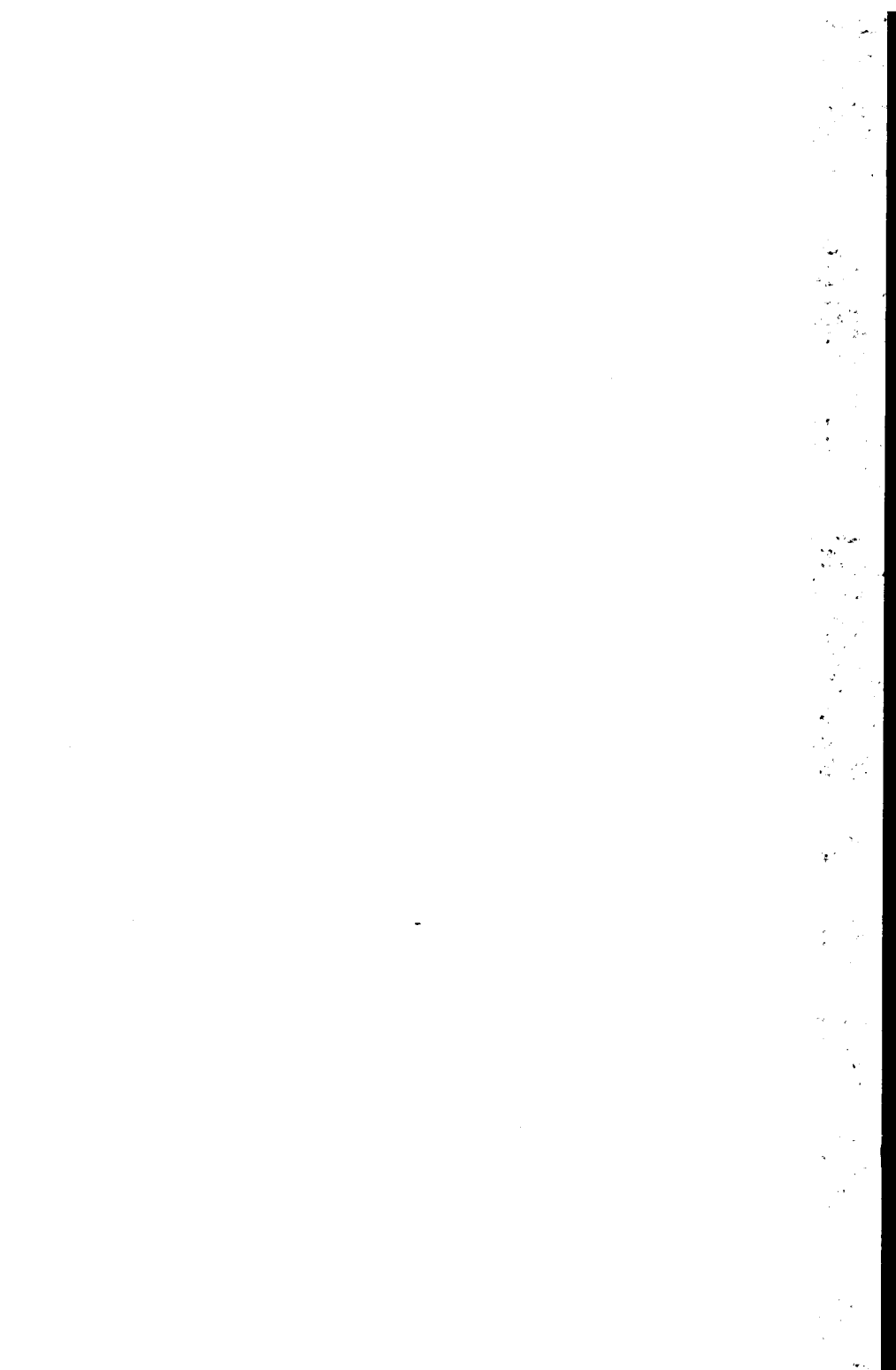
(١) انظر :

Triffin, R., Europe and the Money Muddle, Yale University Press, New Haven, 1952, P. 122.

وقد كانت السياسة النقدية المتفق عليها في كثير من الأقطار الإسلامية تعتمد على هدف مشترك يتعلق بسعر الفائدة، وهو ما لا يمكن قبوله في ظل التوجهات الإسلامية لتلك الأقطار وحرصها على بناء اقتصادات مبرئة من الربا. والأصح أن تكون هناك أهداف أشمل من الارتباط بسعر الفائدة المحرم أصلاً، ولتكن تلك الأهداف الشاملة هي أهداف المعروض النقدي.

ومن الواضح أن هذه الصيغ والأشكال المقترحة للتكامل النقدي بين الأقطار الإسلامية لا تعدو أن تكون مجموعة من الترتيبات النقدية التي تستهدف تحرير وتنمية المبادلات التجارية، وتيسير انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فضلاً عن دعم وتعزيز إمكانيات التنمية الاقتصادية وتكاملها على الصعيد الإسلامي.

**العالم الإسلامي من الوجهة الاقتصادية
في مواجهة تطورات النظام العالمي الجديد
مقترحات وتوصيات**



وحدة العالم الإسلامي وارادة العمل المشترك

يتكون العالم الإسلامي من عدد كبير من الوحدات السياسية التي لم تعد تجمع بينها رابطة واحدة من أى نوع منذ انتهاء الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤، اللهم إلا عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي التي قامت في عام ١٩٦٩ لتكون آخر تعبير تنظيمي عن وحدة العالم الإسلامي.

وتتميز الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باقتصادات مفككة غير متجانسة متجانسة، بينها فروق كبيرة في مستويات النمو والدخل وأعداد السكان وحجوم الأسواق، ولا توجد بينها مبادلات بينية يعتد بها، بينما تنخرط بقوة في السوق العالمية، وتواجه التحديات التي تطرحها تطورات النظام العالمي الجديد بغير تنظيم اقتصادي يوحد جهودها ويعبىء إمكانياتها ويدعم قوتها التفاوضية إزاء التجمعات والتكتلات الاقتصادية الجديدة التي باتت تشكل أبرز ملامح النظام العالمي الجديد.

ويقينا فإن الأقطار الإسلامية لا يمكنها أن تغالب هذه التحديات فرادى، وانما عبر صيغ جماعية تنصهر فيها إرادة العمل المشترك، وتندرج في صمودها من التعاون الى الوحدة بحيث يفضى العمل الجماعي في النهاية الى قيام السوق الإسلامية المشتركة وظهور الجماعة الاقتصادية الإسلامية لتصبح ركنا في بناء نظام

اقتصادي عالمي عادل يحقق المساواة في توزيع المنافع بين الدول المتقدمة والدول النامية، الإسلامية وغير الإسلامية.

ولكى ينهض العالم الإسلامي بالتبعات الملقاة على عاتقه في مواجهة تحديات النظام العالمي الجديد على الصعيد الاقتصادي، فإن ثمة مقترحات وتوصيات تناط مسؤولية تطبيقها بالحكومات والمنظمات الإقليمية في العالم الإسلامي.

وتتمثل هذه المقترحات والتوصيات فيما يلي:

أولاً: في مجال الإنتاج والتبادل

١- العمل على قيام مراكز صناعية متخصصة متعددة تقوم على أساس اختلاف الميزات النسبية والتوزيع النسبي للموارد الطبيعية والمالية والبشرية.

٢- تحقيق الأمن الغذائي للعالم الإسلامي بخلق رصيد اقليمي من احتياطات الغذاء وتشجيع الاستثمار الزراعي في الدول الإسلامية ذات الموارد الزراعية الوفيرة كالسودان .

٣- الاهتمام بقيام المشروعات المشتركة التي تسهم في كل منها الاقطار الإسلامية المعنية ويشارك في تمويلها البنك الإسلامي للتنمية .

٤- انشاء اتحادات إسلامية نوعية لتنمية الصادرات والاتفاق مع الدول النامية الأخرى علي انشاء اتحادات مصدرين للمواد الأولية كالفسفات والمطاط والبوكسيت والأخشاب الاستوائية للحد من تدهور شروط التجارة أمام السلع المصنعة التي تتحكم في اسعارها الدول الصناعية المتقدمة .

٥- المساهمة في تنمية وتطوير ومساعدة الجمهوريات الإسلامية في أواسط آسيا التي استقلت مؤخراً عن الاتحاد السوفيتي ، وانشاء صندوق إسلامي يخصص لمعونة هذه الجمهوريات تأميناً لها من الاستيعاب في مشاريع تنمية وسياسية خارج العالم الإسلامي .

٦- إيجاد اتفاقيات متعددة الأطراف لتنظيم حركة العمل بين الدول الإسلامية، تتضمن قواعد تتعلق بتصاريح العمل ونظم التأمين الاجتماعي ووضع حد للسياسات التمييزية في الدول المضيفة،

وتسهيل اعادة دمج المهاجرين العائدين في أوطانهم الأم.

٧- العمل على ايقاف النقل العكسي للتكنولوجيا ونقصد به هجرة العقول المفكرة والمهارات النادرة من أبناء الدول الإسلامية للعمل في الدول الصناعية المتقدمة، وتخطيط حركة العمل - في الفترة الطويلة- يوضح استراتيجية لاعادة توزيع السكان على مستوى العالم الإسلامي وتنظيم حركة الهجرة.

٨- تغليب عنصر التجارة الإسلامية المتبادلة تصديرا واستيرادا على الهيكل الجغرافي الحالي للتجارة المتجهة نحو أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وتحرير التجارة بين الدول الإسلامية من المعاملات التمييزية.

ثانياً: في المجال المالي والنقدي

(١) إعادة توجيه حركات رأس المال بحيث تتجه صوب الأنشطة القادرة على بلوغ هدف التنمية المتكاملة ولا سيما المشروعات الاستراتيجية أو القطاعات التي تقود النمو وتخدم عدداً من الدول الإسلامية وليس دولة واحدة .

(٢) تأمين رؤوس الأموال المستثمرة في الدول الإسلامية بضمانات كافية ضد المخاطر السياسية والاقتصادية ويقتضى ذلك أولاً : تطبيق اتفاقية الاستثمار الإسلامية التي وقعت في عام ١٩٨١ والمصادقة عليها لما توفره من ضمانات وتعويضات للمستثمرين تحول دون أى انتهاك لحقوق التملك في الدول المضيفة، ويتطلب ثانياً ضرورة انشاء مؤسسة إسلامية لضمان الاستثمار .

(٣) إقامة سوق نقدية اقليمية وإنشاء اتحاد إسلامي للمدفوعات يعمل ليكون نوعاً من الترتيبات النقدية التي تنطوى على تكوين نظام للمقاصة الجماعية يستهدف تسوية المدفوعات المترتبة على المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية ذات العملات غير القابلة للتمويل، ويمكن بمقتضاه الاستفتاء عن العملات الصعبة كونها أداة للدفع .

(٤) إنشاء وحدة حسابية إسلامية ولتكن الدينار الإسلامي الموحد وربط تلك الوحدة بسلة من كل العملات الإسلامية يتم ترجيحها طبقاً لاعتبارات معينة مثل الناتج القومي الإجمالي والأهمية النسبية للتجارة الخارجية الإسلامية والاحتياطيات النقدية من عملات أجنبية وذهب .

(٥) تكوين مجمع للاحتياطي لدى بنك التنمية الإسلامي يستخدم في تقديم تسهيلات للدول الاعضاء التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها بشروط وآجال ميسرة .

(٦) تنسيق أسعار الصرف والسياسات النقدية والمصرفية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

ولا يخفي أن هذه التوصيات والمقترحات لا تعدو أن تكون مجموعة من الترتيبات التي تستهدف تحرير وتنمية المبادلات التجارية وتسهيل انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الإسلامية، فضلا عن دعم وتقرير امكانات التنمية الاقتصادية وتكاملها وتهيئة أسباب النهوض الحضاري على صعيد العالم الإسلامي بحيث يواجه - بقوة واقتدار - تلك التحديات التي تملئها المتغيرات العالمية الجديدة .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١- دكتور إسماعيل شلبي : التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٤ .
- ٢- دكتور راشد البراوي : في الاقتصاد الإسلامي : كتاب الحرية، القاهرة ١٩٨٦ .
- ٣- دكتور شوقي عبد القوي عثمان : تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠ .
- ٤- دكتور عبدالمجيد مزيان : النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، منشورات مؤسسة الوحدة، الكويت، ١٩٨١ .
- ٥- دكتور عبد الهادي يموت ودكتور نجيب عيسى : مدخل الى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٨ .
- ٦- فيليب حتى : العرب : تاريخ موجز؛ دارالعلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩ .
- ٧- مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية : التجارة الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٧٦ - ١٩٨١)، المجلد الخامس، العدد ١٧، أنقرة، أكتوبر ١٩٨٣ .
- ٨- دكتور محمد شوقي الفنجرى؛ السوق الإسلامية المشتركة، مصر المعاصرة، العدد ٣٩٥، السنة ٧٥، يناير ١٩٨٤ .
- ٩- دكتور محمود الحمصي؛ خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- 10 - Gauhar, A.; Regional Integration: The Latin American Experience, Third World Foundation, London, 1985.
- 11 - Habbeler, G.; Integration and Growth in the World Economy in Historical Perspective, American Economic Review, Vol. 54, 1964.
- 12 - IDB, Economic Cooperation and Integration Among Islamic Countries: International Frame Work and Economic Problems, JEDDAH, 1406H, 1986.
- 13 - Kuznets; Economic Growth of Small Nations, in Economic Consequences of the Size of Nations, Mac-Millan, London, 1960.
- 14 - Lipsey; Theory of Customs Unions: A General Survey in Economic Journal, Sept. 1960.
- 15 - Mead, D., The Distribution of Gains in Customs Unions Between Developing Countries, Kyklos, Vol. 21, 1968.
- 16 - Myrdal, G.; Economic Theory and Underdeveloped Regions, Geslad Duckworth and Co. Ltd., London, 1957.
- 17 - Onwuka, R.: The Future of Regionalism in Africa, Mac-Millan, London, 1985.
- 18 - Pinder, J.; Positive Integration and Negative Integration: Some Problems of Economic Union in EEC, World Today, 24 (1962).
- 19 - Robson, P.: Integration, Development and Equity: Economic Integration in West Africa; George Allen and Unwin, London, 1983.
- 20 - Triffin, R.; Europe and the Money Muddle, Yale University Press, New Haven, 1952.
- 21 - UN: Yearbook of International Trade Statistics, New York, 1983.
- 22 - UNCTAD: Measures for Strengthening Economic Integration and Co-operation among Developing Countries at the Subregional, Regional and Inter-regional Levels, 27 April 1982.

الفهرس

المقدمة ٥

المبحث الأول :

نظرية التكامل التقليدي ١١

تمهيد ١٣

نظرية التكامل الإقليمي ١٤

مدى استيفاء الاقطار الإسلامية لشروط ليس ٢٠

أولا : مدى التجانس في الاقطار الإسلامية ٢١

جدول رقم (١) ٢٥

المجموعة الأولى ٢٧

ثانيا : حجم التجارة الإسلامية المتبادلة ٣٠

جدول رقم (٢) ٣١

ثالثا : حصة التجارة الخارجية في الناتج

المحلي الاجمالي ٣٢

جدول رقم (٣) ٣٤

جدول رقم (٤) ٣٦

المبحث الثاني :

التكامل التنموى واعادة تقسيم العمل بين

الاقطار الإسلامية ٣٩

تمهيد ٤١

جدول رقم (٥) ٤٣

٤٤ الحاجة الى التكامل الاقتصادى الموجب
٤٦ تشخيص الاتجاهات الإنمائية المواتية
٤٨ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامى
٤٨ قطاع الزراعة
٥١ الطريق الى التنمية
	نموذج مقترح لتقسيم إسلامى للعمل -
٥٣ الفرضيات والمصالح
٥٨ عوامل الإنتاج فى العالم الإسلامى
٦٠ اتحادات إسلامية لتنمية الصادرات
٦٢ جدول رقم (٦)
٦٧ سوق نقدية إسلامية
٦٨ الطريق الى انشاء اتحاد إسلامى للمدفوعات
٦٩ تكوين مجمع الاحتياط
٧١ العالم الإسلامى من الوجهة الاقتصادية
٧٣ وحدة العالم الإسلامى وادارة العمل المشترك
٧٥ أولا: فى مجال الإنتاج
٧٧ ثانيا: فى المجال المالى والنقدي
٧٩ المراجع
٨١ الفهرس

- ١٠٢- أخطا رحول الإسلام السيد هاشم عقيل عزوز
- ١٠٣- صلاة الجماعة د. عبد الله محمد سعيد
- ١٠٤- المستشرقون والقرآن د. اسماعيل سالم عبد العال
- ١٠٥- مستقبل الإسلام بعد سقوط الشيوعية أ. أنور الجندي
- ١٠٦- الاقتصاد الإسلامي هو البديل د. شوقي أحمد دنيا
- ١٠٧- توجيه وإرشاد الشباب المسلم نحو قضاء وقت الفراغ أ. عبد المجيد أحمد منصور
- ١٠٨- المخدرات مضارها على الدين والدنيا د. ياسين الخطيب
- ١٠٩- في ظلال سيرة الرسول ﷺ أ. أحمد المخزنجي
- ١١٠- أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أ. محمود محمد كمال عبد المطلب
- ١١١- زينة المرأة بين الإباحة والتحريم د. حياة محمد علي خفاجي
- ١١٢- التربية الإسلامية كيف نرغبها لأبنائنا د. سراج محمد عبد العزيز وزان
- ١١٣- النموذج العصري للجهاد الأفغاني أ. عبد رب الرسول سيف
- ١١٤- المسلمون حديث ذو شجون أ. أحمد محمد جمال
- ١١٥- الترف وأثره في المجتمع من خلال القرآن الكريم أ. ناصر عبد الله العمار
- ١١٦- المسلمون في بورما .. التاريخ والتحديات أ. نور الإسلام بن جعفر علي آل فايز
- ١١٧- آثار التبشير والاستشراق على الشباب المسلم د. جابر المتولي تيممة
- ١١٨- اللباس في الإسلام أ. أحمد بن محمد المهدي
- ١١٩- أسس النظام المالي في الإسلام أ. محمد أبو الليث
- ١٢٠- المستشرقون والقرآن [٢] د. اسماعيل سالم عبد العال
- ١٢١- الإسلام هو الحل أ. محمد سويد
- ١٢٢- نظرات في قصص القرآن أ. محمد قطب عبد العال
- ١٢٣- من حصاد الفكر الإسلامي د. محمد محي الدين سالم
- ١٢٤- خواطر اسلامية أ. ساري محمد الزهراني
- ١٢٥- الإسلام ومكافحة المخدرات أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
- ١٢٦- دروس تربوية نبوية أ. صالح أبو عراد الشهري
- ١٢٧- الشباب المسلم بين تجربة الماضي وآفاق المستقبل د. عبد الحليم عويس
- ١٢٨- من سمات الأدب الإسلامي د. مصطفى عبد الواحد
- ١٢٩- خطوات على طريق الدعوة [الجزء الأول] أ. أحمد محمد جمال
- ١٣٠- خطوات على طريق الدعوة [الجزء الثاني] أ. أحمد محمد جمال
- ١٣١- المسجد البابرقي قضية لا تنسى أ. عبد الباسط عز الدين
- ١٣٢- التدريس في مدرسة النبوة د. سراج عبد العزيز الوزان
- ١٣٣- الإعلام الإسلامي ووسائل الاتصال الحديث أ. ابراهيم اسماعيل
- ١٣٤- تسخير العلم والعمل لمجد الإسلام د. حسن محمد باجودة
- ١٣٥- منهاج الداعية أ. أحمد أبو زيد
- ١٣٦- في جنوب الصين الشيخ محمد بن ناصر العبودي

- ٦٧- العدل والتسامح الإسلامي أ. أحمد المخزنجي
- ٦٨- القرآن كتابُ أُنْصَحَتْ آيَاتُهُ [٤] أ. أحمد محمد جمال
- ٦٩- الحريات والحقوق الإسلامية أ. محمد رجا حنفي عبد المتجلي
- ٧٠- الإنسان الروح والعقل والنفس د. نبيه عبد الرحمن عثمان
- ٧١- موقف الجمهوريين من السنة النبوية د. شوقي بشير
- ٧٢- الإسلام وغزو الفضاء الشيخ محمد سويد
- ٧٣- تأملات قرآنية د. عصمة الدين كركر
- ٧٤- الماسونية سرطان الأمم أ. أبو إسلام أحمد عبد الله
- ٧٥- المرأة بين الجاهلية والإسلام أ. سعد صادق محمد
- ٧٦- استخلاف آدم عليه السلام د. علي محمد نصر
- ٧٧- نظرات في قصص القرآن [٢] أ. محمد قطب عبد العال
- ٧٨- لماذا وكيف أُسْلِمَتْ [٢] الشهيد أحمد سامي عبد الله
- ٧٩- كيف نُدْرَسُ القرآن لأبنائنا د. سراج محمد وزان
- ٨٠- الدعوة والدعاة .. مسؤولية وتاريخ الشيخ أبو الحسن الندوي
- ٨١- كيف بدأ الخلق أ. عيسى العزبواوي
- ٨٢- خطوات على طريق الدعوة أ. أحمد محمد جمال
- ٨٣- المرأة المسلمة بين نظرتين أ. صالح محمد جمال
- ٨٤- المبادئ الاجتماعية في الإسلام أ. محمد رجا حنفي عبد المتجلي
- ٨٥- التآمر الصهيوني الصليبي على الإسلام د. إبراهيم حمدان علي
- ٨٦- الحقوق المتقابلة د. عبد الله محمد سعيد
- ٨٧- من حديث القرآن عن الإنسان د. علي محمد حسن العماري
- ٨٨- نور من القرآن في طريق الدعوة والدعاة أ. محمد الحسين أبو سم
- ٨٩- أسلوب جديد في حرب الإسلام أ. جمعان عايض الزهراني
- ٩٠- القضاء في الإسلام أ. سليمان محمد العيضي
- ٩١- دولة الباطل في فلسطين الشيخ القاضي محمد سويد
- ٩٢- المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل د. حلمي عبد المنعم جابر
- ٩٣- التهجير الصيني في تركستان الشرقية أ. رحمة الله رحمتي
- ٩٤- الفطرة وقيمة العمل في الإسلام أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
- ٩٥- أوصيكم بالشباب خيراً أ. أحمد محمد جمال
- ٩٦- المسلمون في دوائر النسيان أ. أسماء أبو بكر محمد
- ٩٧- من خصائص الإعلام الإسلامي أ. محمد خير رمضان يوسف
- ٩٨- الحرية الاقتصادية في الإسلام د. محمود محمد بابلي
- ٩٩- من جماليات التصوير في القرآن الكريم أ. محمد قطب عبد العال
- ١٠٠- مواقف من سيرة الرسول ﷺ أ. محمد الأميين
- ١٠١- اللسان العربي بين الانحسار والانتشار الشيخ محمد حسن خلاف

٣٢-	الدعوة في الإسلام عقيدة ومنهج	د. السيد رزق الطويل
٣٣-	الاعلام في المجتمع الإسلامي	أ. حامد عبد الواحد
٣٤-	الالتزام الديني منهج وسط	الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة
٣٥-	التربية النفسية في المنهج الإسلامي	د. حسن الشرقاوي
٣٦-	الإسلام والعلاقات الدولية	د. محمد الصادق عفيفي
٣٧-	العسكرية الإسلامية ونهضتنا الحضارية	اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ
٣٨-	معاني الأخوة في الإسلام ومقاصدها	د. محمود محمد بابللي
٣٩-	النهج الحديث في مختصر علوم الحديث	د. علي محمد نصر
٤٠-	من التراث الاقتصادي للمسلمين	د. محمد رفعت العوضي
٤١-	المفاهيم الاقتصادية في الإسلام	د. عبد العليم عبد الرحمن خضر
٤٢-	الأقليات المسلمة في أفريقيا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٣-	الأقليات المسلمة في أوروبا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٤-	الأقليات المسلمة في الأمريكتين	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٥-	الطريق إلى النصر	أ. محمد عبد الله فودة
٤٦-	الإسلام دعوة حق	د. السيد رزق الطويل
٤٧-	الإسلام والنظر في آيات الله الكونية	د. محمد عبد الله الشرقاوي
٤٨-	دحض مفتريات	د. البدر اوي عبد الوهاب زهران
٤٩-	المجاهدون في فطاني	أ. محمد ضياء شهاب
٥٠-	معجزة خلق الإنسان	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٥١-	مفهوم القيادة في إطار العقيدة الإسلامية	د. سيد عبد الحميد مرسي
٥٢-	ما يختلف فيه الإسلام عن الفكر الغربي والماركسي	أ. أنور الجندي
٥٣-	الشورى سلوك والتزام	د. محمود محمد بابللي
٥٤-	الصبر في ضوء الكتاب والسنة	أ. أسماء عمر فدعق
٥٥-	مدخل إلى تحصين الأمة	د. أحمد محمد الخراط
٥٦-	القرآن كتاب أحكمت آياته [٣]	أ. أحمد محمد جمال
٥٧-	كيف تكون خطيباً	الشيخ عبد الرحمن خلف
٥٨-	الزواج بغير المسلمين	الشيخ حسن خالد
٥٩-	نظرات في قصص القرآن	أ. محمد قطب عبد العال
٦٠-	اللسان العربي والإسلام معاً في مواجهة التحديات	د. السيد رزق الطويل
٦١-	بين علم آدم والعلم الحديث	أ. محمد شهاب الدين الندوي
٦٢-	المجتمع الإسلامي وحقوق الإنسان	د. محمد الصادق عفيفي
٦٣-	من التراث الاقتصادي للمسلمين [٢]	د. رفعت العوضي
٦٤-	تصحيح مفاهيم حول التوكل والجهاد	الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة
٦٥-	لماذا وكيف أسلمت [١]	الشهيد أحمد سامي عبد الله
٦٦-	أصلح الأديان عقيدة وشرعية	أ. عبد الغفور عطار

صدر من هذه السلسلة

- ١ - تأملات في سورة الفاتحة د. حسن باجوادة
- ٢ - الجهاد في الإسلام مراتبه ومطالبه أ. أحمد محمد جمال
- ٣ - الرسول في كتابات المستشرقين أ. نذير حمدان
- ٤ - الإسلام الفاتح د. حسين مؤنس
- ٥ - وسائل مقاومة الغزو الفكري د. حسان محمد مرزوق
- ٦ - السيرة النبوية في القرآن د. عبد الصبور مرزوق
- ٧ - التخطيط للدعوة الإسلامية د. محمد علي جريشة
- ٨ - صناعة الكتابة وتطورها في العصور الإسلامية د. أحمد السيد دراج
- ٩ - التوعية الشاملة في الحج أ. عبد الله بوقس
- ١٠ - الفقه الإسلامي آفاقه وتطوره د. عباس حسن محمد
- ١١ - لمحات نفسية في القرآن الكريم د. عبد الحميد محمد الهاشمي
- ١٢ - السنة في مواجهة الأباطيل أ. محمد طاهر حكيم
- ١٣ - مولود على الفطرة أ. حسين أحمد حسون
- ١٤ - دور المسجد في الإسلام أ. محمد علي مختار
- ١٥ - تاريخ القرآن الكريم د. محمد سالم محيسن
- ١٦ - البيئة الإدراية في الجاهلية وصدور الإسلام أ. محمد محمود فرغلي
- ١٧ - حقوق المرأة في الإسلام د. محمد الصادق عفيفي
- ١٨ - القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته [١] أ. أحمد محمد جمال
- ١٩ - القراءات : أحكامها ومصادرها د. شعبان محمد اسماعيل
- ٢٠ - المعاملات في الشريعة الإسلامية د. عبد الستار السعيد
- ٢١ - الزكاة : فلسفتها وأحكامها د. علي محمد العماري
- ٢٢ - حقيقة الإنسان بين القرآن وتصور العلوم د. أبو اليزيد العجمي
- ٢٣ - الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا أ. سيد عبد المجيد بكر
- ٢٤ - الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر د. عدنان محمد وزان
- ٢٥ - الإسلام والحركات الهدامة معالي عبد الحميد حمودة
- ٢٦ - تربية النشء في ظل الإسلام د. محمد محمود عمارة
- ٢٧ - مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي د. محمد شوقي الفنجرى
- ٢٨ - وحي الله د. حسن ضياء الدين عتر
- ٢٩ - حقوق الإنسان وواجباته في القرآن أ. حسن أحمد عبد الرحمن عابدين
- ٣٠ - المنهج الإسلامي في تعليم العلوم الطبيعية أ. محمد عمر القصار
- ٣١ - القرآن كتاب أحكمت آياته [٢] أ. أحمد محمد جمال

- ١٣٧ - التنمية والبيئة دراسة مقارنة د. شوقي أحمد دنيا
- ١٣٨ - الشريعة الإسلامية شريعة العدل والفضل د. محمود محمد بابللي
- ١٣٩ - سقوط الأيديولوجيات أ. أنور الجندي
- ١٤٠ - الطفل في الإسلام أ. محمود الشرقاوي
- ١٤١ - التوحيد فطرة الله التي فطر الناس عليها أ. فتحي بن عبد الفضيل بن علي
- ١٤٢ - لمحات من الطب الإسلامي د. حياة محمد علي جفاجي
- ١٤٣ - الإسلام والمسلمون في ألبانيا د. السيد محمد يونس
- ١٤٤ - أحمد محمد جمال (رحمه الله) مجموعة من الأساتذة الكتاب
- ١٤٥ - الهجوم على الإسلام في الروايات الأدبية أ. أحمد أبو زيد
- ١٤٦ - الإسلام والنظام العالمي الجديد (الطبعة الثانية) د. حامد أحمد الرفاعي
- ١٤٧ - من جماليات التصوير في القرآن الكريم أ. محمد قطب عبد العال
- ١٤٨ - الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي أ. زيد بن محمد الرماني
- ١٤٩ - الماسونية والمرأة أ. جمعان بن عايش الزهراني
- ١٥٠ - جوانب من عظمة الإسلام أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
- ١٥١ - الأسرة المسلمة د. حسن محمد باجودة
- ١٥٢ - حرب القوقاز الأولى د. أحمد موسى الشيشاني
- ١٥٣ - المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية - الجزء الثاني أ. زيد بن محمد الرماني
- ١٥٤ - المسلمون في جمهورية الشاشان وجهادهم في مقاومة الغزو الروسي د. السيد محمد يونس
- ١٥٥ - القدس في ضمير العالم الإسلامي اعداد مجموعة من الباحثين
- ١٥٦ - الطريق إلى الوحدة الإسلامية اعداد مجموعة من الباحثين
- ١٥٧ - المركز القانوني الدولي لمدينة القدس د. جعفر عبد السلام
- ١٥٨ - الحوار النافع بين أصحاب الشرائع أ. عبد الرحمن الحوراني
- ١٥٩ - الإنسان والبيئة أ. علي راضي أبو زريق
- ١٦٠ - الإسلام وأثره في الثقافة العالمية أ. محمود الشرقاوي
- ١٦١ - الموت .. ماذا أعدنا له ؟ أ. عبد الله أحمد خشيم
- ١٦٢ - زواج المسلمة بغير مسلم وحكمة تحريمه د. محمود محمد بابللي
- ١٦٣ - عطاء الإسلام الحضاري أ. أنور الجندي
- ١٦٤ - إحياء الأراضى الموات في الإسلام أ. عاطف أبو زيد سليمان علي
- ١٦٥ - أهمية يوم الجمعة (خطب مختارة) أ. محمد بن سليمان الأهل
- ١٦٦ - البوسنة والهرسك .. أرقام وحقائق أ. خالد الأصور
- ١٦٧ - المسلمون في لاوس وكمبوديا أ. محمد بن ناصر العبودي
- ١٦٨ - المشكلات التربوية والدينية عند المسلمين في المجتمع الهولندي أ. ابراهيم الدرعاوي

- ١٦٩- مفاهيم يجب أن تُصحح ————— أ. بغداد سيدي محمد أمين
- ١٧٠- السنة النبوية المطهرة ————— الشيخ محمد علي الصابوني
- ١٧١- نحو مشروع حضاري للإسلام ————— د. أحمد القديدي
- ١٧٢- الإعلام الإسلامي رسالة وهدف ————— أ. سمير بن جميل راضي
- ١٧٣- الشريعة والتشريع ————— أ. فاطمة السيد علي سباك
- ١٧٤- ترجمات معاني القرآن الكريم ————— د. عبد الله عباس الندوي
- ١٧٥- خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام ————— أ. زيد بن محمد الرمانى
- ١٧٦- الرحمة المهداة محمد رسول الله ﷺ ————— د. نزار بن عبد الكريم بن سلطان الحمداني

هذا الكتاب

تتمر الأمة الإسلامية بمرحلة صعبة في تاريخها الحاضر وذلك بسبب ما أصابها من تفرق واختلاف وضعف وهوان ، وبعدها عن أصلها وحضارتها ، ولاشك ان التكامل الاقتصادي الإسلامي بين الدول الإسلامية هو : من أهم أسس قيام الحضارة الإسلامية العريقة وازدهارها ؛ لأن وحدة الاقتصاد وقوته ، هي بلا ريب عامل قوي في وحدة الأمة وقوتها وأساس بنائها علميا وثقافيا واجتماعيا ، وحضاريا.

ولقد كان لتبادل السلع الصناعية والتجارية والحرفية واليدوية وغيرها بين أقطار العالم الإسلامي اثر قوي في وحدة الأمة الإسلامية، وازدهارها وقوتها ؛ حيث كانت سلع المغرب العربي تصل الى سوق المشرق العربي وبالعكس، وبهذا كانت السوق الإسلامية المشتركة هي اقدم سوق عرفها التاريخ.

إن التحدى الاقتصادي الذي تعيشه الأمم اليوم لا يمكن للأقطار الإسلامية ان تغالبه فرادى، بل لا بد من صيغ اجتماعية تنصهر فيها ارادة العمل المشترك ، وتتدرج في صعودها من التعاون الى الوحدة ومن التكامل الاقتصادي الجزئي الى التكامل الاقتصادي الإسلامي الشامل.

ولعل هذا الكتاب يكون قد حدد هذه المعالم التي ينبغي ان يكون عليها هذا التكامل الاقتصادي الإسلامي المنشود .

والله ولي التوفيق .

ردمك ٢٤٣٤-١٣١٩ ISSN

طبع بمطابع

رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة